المعهد الدولي للعدالة و سيادة القانون

10 YEARS ANS سنين
2014 - 2024

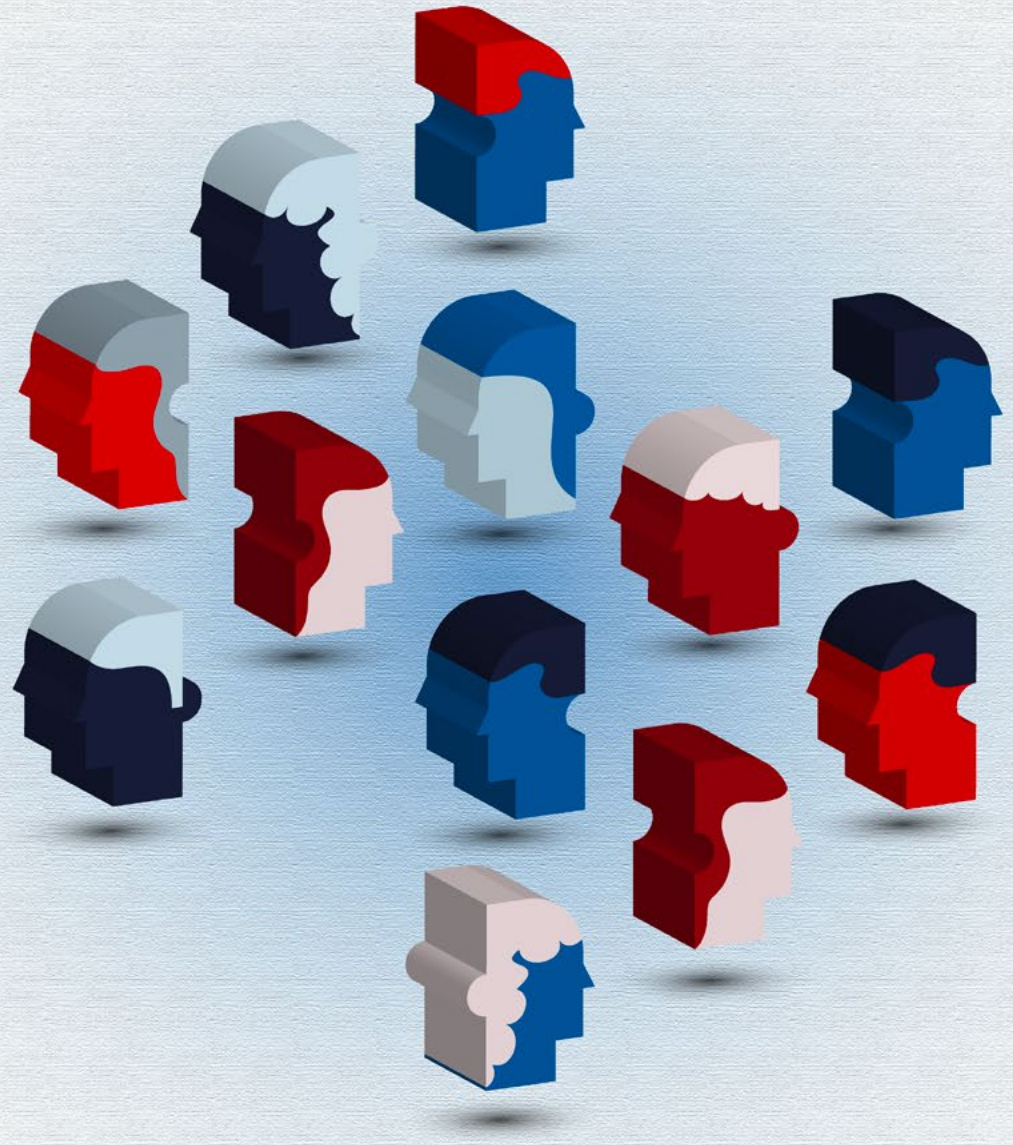

# التقرير السنوي
# 2024
## عشر سنوات من التأثير

تتمثل مهمة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في تعزيز كفاءات الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية وغيرهم من المعنيين بالتصدي للإرهاب والأنشطة الإجرامية العابرة للحدود الوطنية ذات الصلة ضمن إطار سيادة القانون، وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الأخصائيين الممارسين على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

**11**
عاماً

أكثر من
**10,000**
خريج

أكثر من
**50**
منحة

أكثر من
**240**
دورة تدريبية
وورشة عمل

أكثر من
**130**
دولة مشاركة

**تتمثل رؤيتنا** في أن يكون المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مركزاً معترفاً به دولياً يركز على تعزيز قدرة الأخصائيين ممارسي العدالة على مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود بما يتماشى مع حقوق الإنسان وسيادة القانون.
ويعمل المعهد على تصميم وتقديم برامج تدريبية وبناء قدرات مصممة خصيصاً، بالإضافة إلى أنشطة تساعد الحكومات والممارسين على التعامل مع الطبيعة المتطورة للتهديدات المعاصرة، العابرة للحدود الوطنية، بطريقة عملية وفعالة وتعاونية.

دمنذ تأسيسه في عام 2014، درّب المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون أكثر من عشرة آلاف (10,000) أخصائي ممارس في مجال العدالة الجنائية من خلال ورش عمل تفاعلية لبناء القدرات - في مالطا وخارجها – من شأنها تعزيز كفاءات القضاة والمدعين العامين ورجال الشرطة وأجهزة السجون، وغيرهم من ممارسي العدالة الجنائية، في التصدي للإرهاب والأنشطة الإجرامية العابرة للحدود الوطنية ذات الصلة في إطار سيادة القانون. جدير بالذكر أن المعهد يصمم برامجه بما يتناسب مع احتياجات المناطق التي يخدمها، بما في ذلك شمال وغرب وشرق أفريقيا، والشرق الأوسط، ومناطق مختارة في البلقان، ووسط وجنوب وجنوب شرق آسيا.

ومن المعتزم أن ينطوي التطور المستمر للمعهد على تطوير وتطبيق وتفعيل أفضل الممارسات الدولية، وصياغة استراتيجيات وتقنيات جديدة للتصدي بشكل شامل للمظاهر المعاصرة والطبيعة المتطورة للإرهاب العالمي.

# المحتويات


رسالة الأمين التنفيذي 4

لمحة عامة عن المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون 6

مشروع منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب (CT PHARE) 7
المستشارون المعارون 7
مجلس الإدارة من المسؤولين الإداريين 7
المجلس الاستشاري 7

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF) 9

النهوض بمهمة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب 9
المؤسسات الملهمة من المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب 9
دفع التأثير قُدُمًا 9

مذكرة تفاهم مع الشركاء 11

مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب 11
معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية (KIJLS) 11
المجموعة الحكومية الدولية لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا (GIABA) 11
المعهد العالي للقضاء (ISM)، المغرب 11
مجلس وزراء الداخلية العرب (AIMC) 11

الوحدة الأكاديمية 12

حول دورات "المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب" 13
المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب والفعاليات في عام 2024 15

المنهج الأكاديمي للتحقيق والمقاضاة في مجال مكافحة الإرهاب للممارسين من جنوب وجنوب شرق آسيا (الطبعة الثانية) 15
المنهج الأكاديمي للتحقيق والمقاضاة في مجال مكافحة الإرهاب (باللغة الفرنسية) (النسخة الخامسة) 16
المنهج الأكاديمي للتحقيق والمقاضاة في مجال مكافحة الإرهاب (باللغة الفرنسية) (النسخة السادسة) 17
المنهج الأكاديمي للتحقيق والمقاضاة في مجال مكافحة الإرهاب (نسخة خاصة لأوغندا) 18
المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب المالي (النسخة الأولى) 19
المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب لقضاة المحاكمة(باللغة الفرنسية) في وسط وغرب أفريقيا (النسخة الثانية) 20
المنهج الأكاديمي للتحقيق والمقاضاة في مجال مكافحة الإرهاب (باللغة الإنجليزية) في شرق وغرب أفريقيا (النسخة الثالثة) 21
المنهج الأكاديمي للتحقيق والمقاضاة في مجال مكافحة الإرهاب (باللغة الفرنسية) في وسط وغرب أفريقيا (النسخة السابعة) 22

الوحدة البرامجية 24

أدلة ساحة المعركة 26
مقاضاة المقاتلين الأجانب وأفراد أسرهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم 28
مكافحة تمويل الإرهاب 30
التقنيات الناشئة 34
التعاون القضائي الدولي 36
التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية 38
العنف الجنسي في سياق الإرهاب 40
تبادل المعلومات 42

CT PHARE 44

مكونات برنامج منصة مشاركة حقوق الإنسان في مجال مكافحة الإرهاب 44
الفئات المستهدفة والمستفيدون من برنامج منصة مكافحة الإرهاب للمشاركة في مجال حقوق الإنسان (CT PHARE) 45
التنسيق والتعاون مع الجهود القائمة 46
فعاليات وأنشطة منصة CT PHARE في عام 2024 50

الرصد والتقييم 54

النتائج الرئيسية 54
مستويات التأثير 55

التواصل والاتصال 58

تحديثات التواصل 58
التواصل 58

الخريجون 60

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ومالطا 63

مالطا 63
المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون - حرم فاليتا الجامعي 63

فريق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون 64

مجلس الإدارة من المسؤولين الإداريين 66

المجلس الاستشاري 67

المنح والإعارات منذ عام 2014 68

الشركاء 68

الجهات الداعمة لجائزة جورج فيلا 68

شركاء فاليتا 68

# رسالة الأمين التنفيذي

## يُعد هذا التقرير السنوي لعام 2024 هو تقريري الثالث بصفتي الأمين التنفيذي للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون.

شرفتُ بتعييني في هذا المنصب من قِبل مجلس إدارة المعهد في تشرين الثاني 2022 ومنذ ذلك الحين وأنا أسعد بالعمل جنباً إلى جنب مع فريق يتسم بالتفانِ والتنوع، يجمع بين أفراده التزامٌ مشتركٌ بتعزيز العدالة والأمن من خلال مناهج عملية وتعاونية وقائمة على سيادة القانون لمكافحة الإرهاب والجرائم العابرة للحدود الوطنية ذات الصلة.

في عام 2024 عزّز المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون التزامه بضمان مساهمة كل نشاط في إحداث تأثير ملموس وواقعي، حيث لم يقتصر تركيزنا على توسيع نطاق برامجنا فحسب، بل امتد إلى فهم تأثيرها التغييري على أرض الواقع. في بنين، على سبيل المثال، أطلق أحد خريجي المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون من منهجنا الأكاديمي الجديد لمكافحة الإرهاب المالي (FIN CTAC) مبادرة وطنية لمكافحة تمويل الإرهاب، بالشراكة مع اللجنة الوطنية للبلاد وبدعم من المؤسسات الدولية. تغطي هذه المبادرة الآن المناطق عالية المخاطر في جميع أنحاء بنين فيما يُعد مثالاً بارزاً على كيفية توسيع نطاق التدريب المُركّز، المرتكز على الممارسين، لتحقيق تأثير سياسي على المستوى الوطني.

يُسلّط هذا المثال - وهو واحد من أمثلة عديدة - الضوء على حقيقة أن فوائد برامج المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون لا تقتصر على البلدان التي تُنفّذ فيها الأنشطة فحسب، حيث من خلال مساعدة الأنظمة المحلية على التحقيق في القضايا المعقدة وملاحقتها والبتّ فيها بفعالية وإنصاف، فإننا بذلك نعزز قدراتنا في الخطوط الأمامية، ونحدّ من الحاجة إلى التدخل الخارجي، علاوة على تعزيز التعاون الدولي والمساعدة في التخفيف من المخاطر التي غالباً ما تكون عابرة للحدود. ومن ثم، فإن عملنا لا يعضد الدول الشريكة لنا فحسب، بل أيضاً أولئك الذين يشعرون بالمزيد من الأمان من خلال دعم مهمتنا والاستثمار فيها.

صادف العام الماضي الذكرى السنوية العاشرة لتأسيس المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، ما أكسب ذلك العام أهمية خاصة. عشر سنوات نفّذنا فيها أربعة وأربعين (44) نشاطاً مصمماً خصيصاً، بزيادة قدرها 57% مقارنة بعام 2023، بما في ذلك واحد وثلاثين (31) برنامجاً مُركزاً وثلاثة عشر (13) دورة تدريبية مُطولة، شارك فيها جميعاً نحو ألف ومائتان (1200) ممارساً، بزيادة قدرها 33% في عدد الأفراد المُدرَّبين. قدّمنا أكثر من 4500 يوم تدريب عالمي، بزيادة قدرها 36% عن العام السابق. تُؤكد هذه الجهود على الطلب المتزايد على الدعم المُركَّز على الممارسين، والذي يُمكّن أنظمة العدالة المحلية من الاستجابة بشكل أكثر فعالية واستدامة للتهديدات المُتطورة - مما يُساعد على احتواء التحديات قبل تفاقمها عبر الحدود.

نخبةً متميزةً من الخريجين والشركاء ضمّهم احتفالنا بالذكرى السنوية العاشرة في مالطا على مدار عام 2024، مما أتاح لنا جميعاً فرصةً ثمينةً لتأمل مدى التقدم الذي أحرزناه. يضم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون الآن

أكثر من عشرة آلاف 10,000 خريج متخصص في مجال العدالة الجنائية يقودون جهوداً لتعزيز سيادة القانون في بلدانهم بكل شجاعة وتفاني واحترافية نشكرهم عليها. وبدعم من كوادر العمل في المعهد كاملة، بكل احترام وتقدير، يضطلع هؤلاء الخبراء بعمل محوريٌّ في تحقيق رسالة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون من حيث تعزيز أنظمة عدالة مرنة ومسؤولة وفعالة.

ومن هنا، أتقدم بخالص تقديري لمجلس إدارة المسؤولين الإداريين وأعضاء المجلس الاستشاري والشركاء والجهات المانحة على دعمهم المتواصل. فلا مراء أن استثماركم في المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون يُحقق عوائداً ملموسة من خلال دعم الشركاء المحليين الأكفاء بطريقة فعّالة من حيث التكلفة، علاوة على الحدّ من انتشار الإرهاب وتعزيز بيئة مستقرة مواتية للازدهار والأمن.

من هذا المنطلق، نحن نعتزم مواصلة التركيز على الأثر العملي واستدامة العمل. بدعمكم المتواصل، يقف المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون على أهبة الاستعداد لمواجهة تحديات الغد بنفس الالتزام الذي ميّز عقدنا الأول.

**السيد ستيفن هيل**
**الأمين التنفيذي**

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

# لمحة عامة عن المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

في الاجتماع الوزاري العام للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF)، الذي عُقد في حزيران 2012، دعا الأعضاء إلى إنشاء المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ليكون منصة رئيسية لتوفير تدريب مبتكر ومستدام لتنفيذ أفضل الممارسات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب والقائمة على سيادة القانون. في قمة يونيو 2013، رحّب قادة مجموعة الثماني (G8) باقتراح تأسيس المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، ثم تعاونت مجموعة من الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية لصياغة تفويض ولاية المعهد وهيكله. وفي حزيران 2014، افتُتح المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون رسمياً.

في عام 2024، وبكثير من الفخر، احتفل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بالذكرى السنوية العاشرة لتأسيسه كمعهد دولي مُكرّس لتعزيز العدالة وسيادة القانون في مجال مكافحة الإرهاب. على مدار العقد الماضي، درّب المعهد وأشرك آلافاً من ممارسي العدالة الجنائية من كافة أقطار العالم، مُعززاً بذلك مجتمعاً دولياً فريداً ملتزماً باستجابات فعّالة وقائمة على الحقوق لمكافحة الإرهاب. أتاح هذا العام التاريخي فرصةً للتأمل في مسيرة المعهد والشراكات التي شكّلت عمله، والالتزام المشترك ببناء أنظمة عدالة أقوى وأكثر مرونة. ومع دخول المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون عقده الثاني، لم يزل ممتثلاً لالتزامه الراسخ بالابتكار والشمولية والتأثير بطريقة عملية وفعّالة ومنسّقة.

تلتزم جميع برامج المعهد التزاماً أساسياً بتعزيز الإطار القانوني الذي يسعى من خلاله ممارسو العدالة الجنائية إلى تحقيق العدالة في قضايا الإرهاب والأنشطة ذات الصلة من خلال دمج حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون.

## الأمانة التنفيذية

يرأس المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون الأمين التنفيذي ستيفن هيل، مع فريق من المديرين المعارين والمتعاقدين، وطاقم دولي من أكثر من سبعة عشر دولة.

## الوحدة الأكاديمية

تشرف الوحدة الأكاديمية، بقيادة نوفل قايد ، على تقديم المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب (CTAC) ودورة تدريبية مبتكرة عبر الإنترنت (eCTAC) (المكوّن الإلكتروني) وأجندة بحثية طموحة.

## وحدة الإدارة والتواصل

برئاسة راينهارد أوريغ، تقدّم وحدة الإدارة والتواصل دعماً أساسياً لمهمة بناء القدرات التي يضطلع بها المعهد من خلال المحاسبة، والإدارة، والموارد البشرية، والمشتريات، والاتصالات والتواصل، وجمع التبرعات، وإدارة المنح، إلى جانب الرصد والتقييم.

## الوحدة البرامجية

تتولى الوحدة البرامجية، بقيادة غيل مالون، مهام تصميم وتنظيم ورش عمل لبناء القدرات وتبادل الخبرات المهنية، وإصدار وثائق إرشادية لممارسي مكافحة الإرهاب في مجال العدالة الجنائية، مصممة خصيصاً للسياقات الوطنية والإقليمية في جميع أنحاء أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، وغيرها. يدعم هذا العمل تنفيذ الممارسات الجيدة والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، واستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وغيرها من الأطر الإقليمية والدولية التي تدعم جهود مكافحة الإرهاب المنسقة والمستدامة.

## مشروع منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب (CT PHARE)

كان لاستنتاجات المجلس بشأن العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، الصادرة في حزيران 2020، أثرها في إبراز الحاجة إلى تعزيز سلسلة العدالة الجنائية المتوافقة مع حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، وأقرت بالدور الحاسم للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في هذا الجهد. ودعماً لهذه الاستنتاجات، أطلق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مشروع منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب (CT PHARE) في أواخر عام 2022، حيث يهدف هذا المشروع الذي تموله دائرة أدوات السياسة الخارجية التابعة للاتحاد الأوروبي، إلى ضمان التزام سياسات الدول وتشريعاتها واستراتيجياتها القضائية لمكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى ممارسات التحقيق والمقاضاة اليومية، بمعايير حقوق الإنسان المعترف بها دولياً. يرأس هذا المشروع بول مادن.

## المستشارون المعارون

يضم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون من بين موظفيه ثلاثة من كبار المستشارين المعارين: المستشارة القانونية الأولى القاضية لولوة الغانم، وهي قاضية ومدعية عامة مُعارة من دولة الكويت، وكبير مستشاري التحقيقات جون هيوز، وهو ضابط إنفاذ قانون مُحنك مُعار من المملكة المتحدة، وكبير المستشارين القانونيين القاضي كان فوركان جولسوي مُعار من تركيا.

## مجلس الإدارة من المسؤولين الإداريين

تحظى الأمانة التنفيذية بالتوجيه في مهمتها الموكلة إليها من مجلس إدارة دولي يمثل 13 حكومة والاتحاد الأوروبي.

## المجلس الاستشاري

يضم المجلس الاستشاري للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مجموعة متميزة من الخبراء المتخصصين، والممارسين ذوي الخبرة، وقادة من المنظمات الشريكة والشبكات الأكاديمية، والذين يُقدمون نصائح استراتيجية قيّمة.

PRESS
Kenya
UN CT Compact
Kuwait
GCTF

GCTF
GLOBAL COUNTERTERRORISM FORUM
المنتـدى العالمـي لمكافحـة الإرهـاب

# المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF)

يلعب المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون دوراً محورياً في تنفيذ الممارسات الجيدة والمذكرات الإطارية الخاصة بالمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (www.thegctf.org). وهو المنظمة الوحيدة المُكلفة تحديداً بدعم التطبيق العملي لهذه الممارسات الجيدة لأخصائي العدالة الجنائية. يتعاون المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشكل وثيق مع الرؤساء المشاركين لمجموعات العمل بغية تطوير وثائق رئيسية للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، مثل مذكرة نوشاتيل بشأن الممارسات الجيدة لقضاء الأحداث في سياق مكافحة الإرهاب، والممارسات الجيدة للرباط وواشنطن بشأن التصدي للإرهاب النامي محلياً.

يقدم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون برامج مصممة خصيصاً لمساعدة المؤسسات الوطنية والإقليمية والقطاعية على تنفيذ الممارسات الجيدة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، حيث يدمج المعهد تلك الممارسات في جميع أنشطته البرنامجية والأكاديمية، مما يضمن تطبيقها على التحديات الواقعية التي يواجهها أخصائيو العدالة الجنائية.

## النهوض بمهمة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب

يتعاون المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشكل وثيق مع المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، ويتعاون مع الرؤساء المشاركين ومجموعات العمل والأعضاء والمؤسسات المُلهمة لتعزيز التنسيق والنهوض بمهمة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. ومن خلال تعزيز التعاون، ينسّق المعهد بين الأولويات المواضيعية والجغرافية، مع دمج الدروس المستفادة في المبادرات المستقبلية. بصفته شريكاً تنفيذياً للفريق العامل المعني بالعدالة الجنائية وسيادة القانون (CJ RoL WG)، والذي تشترك في رئاسته إيطاليا ونيجيريا، يُنظّم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون اجتماعات خبراء، ويُجري استطلاعات رأي، ويُطوّر أدوات سياساتية.

## المؤسسات الملهمة من المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب

يتعاون المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشكل وثيق مع المؤسسات الملهمة من المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية ومساعدتها على الصمود (www.gcerf.org) ومركز هداية (www.hedayah.com)، الذين تعاون معهما المعهد في العديد من المشاريع المهمة.

## دفع التأثير قُدُمًا

يسعى المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون إلى التصدي للتهديدات المتطورة التي تُهدد السلام والأمن الدوليين من خلال تقديم برامج مؤثرة ومُحددة الأهداف. وتماشياً مع رؤيته، يضطلع المعهد بدور محوري كشريك تنفيذي في جهود مكافحة الإرهاب من خلال نهج متعدد الأطراف يضم أطرافاً معنية متعددة، ويدعمه تركيز مواضيعي أو جغرافي واضح. وبصفته مؤسسةً ملهمة من المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، يُعزز المعهد الحوار المُستدام بين الممارسين والجهات الحكومية المعنية والمجتمع المدني من أجل تحقيقات وملاحقات قضائية شاملة بما يتماشى مع حقوق الإنسان وسيادة القانون، فإنه يدعم أولويات المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والأهداف المُحددة في وثائقه الإطارية.

يدعم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون الأخصائيين في مجال العدالة من خلال توفير برامج التدريب وبناء القدرات التي تحسّن المهارات، وتعاضد التعاون الدولي، وتعزيز نزاهة القضاء. ومن خلال تزويد الأخصائيين الممارسين بالأدوات والمنهجيات الأساسية، يُساعد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في دعم سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز مجتمع قضائي عالمي أكثر فعالية وتماسكاً.

لا شك أن فرصة التأمل في الأثر الذي أحدثه العام الماضي إنما هي فرصة لا تُقدر بثمن لوضع أهداف واضحة للمستقبل وضمان بقاء تعاوننا القضائي فعّالاً ومستجيباً لاحتياجات مجتمع الأخصائيين الممارسين والشركاء لدينا.

# مذكرة تفاهم مع الشركاء

نظراً لكون الأمم المتحدة شريك رئيسي، يدعم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بنشاط تنفيذ استراتيجيتها العالمية لمكافحة الإرهاب، إلى جانب قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. ولقد عمل المعهد بالشراكة مع العديد من هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة (CTED)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومعهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة (UNICRI)، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR).

## مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب

وقع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب مذكرة تفاهم في أيلول 2020، وجُدّدت في يوليو 2023، لإضفاء الطابع الرسمي على شراكة قوية ورؤية مشتركة.

## معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية (KIJLS)

تهدف مذكرة التفاهم هذه إلى إرساء إطار استراتيجي للتعاون بين المعهدين، وتعزيز أوجه التعاون في دعم جهود الأخصائيين ممارسي العدالة الجنائية في مكافحة الإرهاب والتصدي للتطرف العنيف في سياق سيادة القانون وحقوق الإنسان. وفي تشرين الأول 2023، عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ومعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية أول ورشة عمل مشتركة لهما في دولة الكويت، ركزت على إطار جمع الأدلة المتعلقة بالجريمة وتتبع التدفقات المالية.

## المجموعة الحكومية الدولية لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا (GIABA)

منذ عام 2021 ومجموعة العمل الحكومية الدولية لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا هي داعم أساسي لمبادرات المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون لمكافحة تمويل الإرهاب في غرب أفريقيا. تُمثل هذه الشراكة خطوة جوهرية نحو تعزيز جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جميع أنحاء منطقة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS).

## المعهد العالي للقضاء (ISM)، المغرب

تركز هذه الشراكة على الجهود التعاونية لتعزيز قدرات القضاة، وتعزيز التعاون في مجال التدريب القضائي، وتبادل أفضل الممارسات، وتطبيق استراتيجيات تعليمية مبتكرة. ومن خلال هذه المبادرة، يتخذ كل من المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون والمعهد العالي للقضاء خطوات حاسمة نحو تمكين الأخصائيين القضائيين وتعزيز سيادة القانون في المنطقة.

## مجلس وزراء الداخلية العرب (AIMC)

يُعد مجلس وزراء الداخلية العرب شريكاً أساسياً في تطوير مبادرات المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، ومن ثم يرسي هذا الاتفاق الرسمي أساساً لتعزيز الجهود التعاونية الرامية إلى مكافحة الإرهاب في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويؤكد التزام المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بتطبيق حلول عملية ومستدامة تُسهم في تعزيز الأمن العالمي.

# الوحدة الأكاديمية

**الممارسون المدربون في إطار الوحدة الأكاديمية:**
315
ممارساً

**إجمالي أيام التدريب في عام 2024:**
2730
يوماً

**إجمالي عدد الدورات:**
13
دورة تدريبية

تقدم الوحدة الأكاديمية دورات شاملة وممتدة لممارسي العدالة الجنائية المشاركين في عمليات مكافحة الإرهاب. وبالتركيز على المهارات العملية والأساسية، تُمكّن دورات الوحدة المشاركين من العمل بشكل وثيق مع نظرائهم من ولايات قضائية أخرى، مما يُعزز الشبكات المهنية والتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي.

تقدم الوحدة الأكاديمية دورات شاملة وممتدة لممارسي العدالة الجنائية المشاركين في عمليات مكافحة الإرهاب. وبالتركيز على المهارات العملية والأساسية، تُمكّن دورات الوحدة المشاركين من العمل بشكل وثيق مع نظرائهم من ولايات قضائية أخرى، مما يُعزز الشبكات المهنية والتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي.

تُعد الوحدة الأكاديمية "مركزاً للتميز" في مجال تطوير ونشر الممارسات الجيدة في تحقيقات ومحاكمات مكافحة الإرهاب، وتعتمد على خبرات داخلية واسعة من خلال زملاء المعهد المقيمين وكبار الاستشاريين والمجلس الاستشاري، بالإضافة إلى شبكة اتصالات المعهد الأوسع نطاقاً. ولقد صُمّمت دورات الوحدة الأكاديمية لتلبية احتياجات الدول الشريكة للمعهد، وتستخدم مناهجاً تربوية مبتكرة، بما في ذلك نهج "التعلم المعكوس" الذي يعتمد على دراسة ذاتية من قِبل المشاركين للمواد عبر شبكة الإنترنت، تليها دروس تعليمية يشاركون فيها إلكترونياً وحضورياً، مخصصة للتمارين العملية والنقاشات التفاعلية لتعميق التعلم.

بعد إطلاقها في عام 2020، تواصل دورة المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب (CTAC) تزويد الممارسين بتدريب فريد ومبتكر قائم على المهارات في مجال مكافحة الإرهاب. يعتمد المنهج نموذج تعلم هجين، يبدأ بالمكون الإلكتروني (eCTAC)، بهدف تعزيز مهارات الممارسين في الحالات الاستباقية القائمة على المعلومات الاستخبارية. يلتحق المشاركون الذين يجتازون هذا المكوّن بنجاح بدورة مكثفة حضورية تُركز على الاستجابة للهجمات الإرهابية. يستخدم كلٌّ من المكونين الإلكتروني والحضوري التعلم من نظير إلى نظير، ومحاكاة الحالات، والمناقشات الجذابة لتحقيق أقصى استفادة من الدورة التدريبية. ولقد صُممت المواد التدريبية بما يتناسب مع سياقات الأمن الإقليمي والتقاليد القانونية، مع إعطاء الأولوية لأهمية سيادة القانون ومعايير حقوق الإنسان.

يُعدّ تعزيز فرص التواصل والدعم المتبادل من الأهداف الرئيسية لأنشطة ودورات الوحدة الأكاديمية. وجدير بالذكر أن عدد المشاركين محدود للغاية بغية تشجيع المشاركة، وينضم من يُكملون هذه الدورة بنجاح إلى شبكة خريجي نشطة وداعمة.

خلال عام 2024، أطلقت الوحدة الأكاديمية نسخة متخصصة جديدة من دورة مكافحة الإرهاب تُركز على التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بتمويل الإرهاب.

يُقدم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون حالياً ثلاث نسخٍ متخصصةٍ من دورة مكافحة الإرهاب مع تهيئة كل منها بحسب اختلاف الأنظمة القانونية، وهي مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات الممارسين من أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب وجنوب شرق آسيا. وتُقدّم الدورات باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.

## حول دورات "المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب"

المنهج الأكاديمي للتحقيق والمقاضاة في مجال مكافحة الإرهاب (IP CTAC):

- أُطلق عام 2020
- يُركّز على بناء قدرات المدعين العامين، وقضاة التحقيق، والمحققين في التحقيقات والملاحقات القضائية الاستباقية والتفاعلية.

المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب لقضاة المحاكمات (TJ CTAC):

- أُطلق عام 2023
- مُصمّم لتعزيز مهارات القضاة في إدارة القضايا المتعلقة بالإرهاب والبتّ فيها.
- يُركز على الاحتياجات والأدوار الفريدة لقضاة المحاكمات في إجراءات مكافحة الإرهاب.

المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب المالي (FIN CTAC):

- أُطلق عام 2024
- يُتيح دراسةً مُعمّقة للقضايا المُتخصصة ذات الصلة بمكافحة تمويل الإرهاب، بما في ذلك أساليب الدفع الجديدة، والحجز والمصادرة، والعملات المُشفّرة، والعقوبات المالية المُستهدفة، والتعاون مع القطاع الخاص.

"أوصى زملائنا من الدفعة الأولى بشدة المنهج الأكاديمي لمكافحة تمويل الارهاب وسوف أمارس ما تعلمته الآن. وسوف أعالج أي ثغرات موجودة في نظامنا القانوني وأبحث في مجالات التحسين. قد تكون هذه هي نهاية الدورة، لكننا سنظل مُشاركين من خلال شبكة الخريجين. يلتزم المدعي العام في جزر المالديف بتدريب فريقه بجودة عالمية، ويُمكنني الآن التأكيد على قدرتنا على تقديم خدمات تدريبية عالمية المستوى."

# المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب والفعاليات في عام 2024

## المنهج الأكاديمي للتحقيق والمقاضاة في مجال مكافحة الإرهاب للممارسين من جنوب وجنوب شرق آسيا (الطبعة الثانية)

**10 كانون الثاني - 9 شباط / عبر شبكة الإنترنت**

جمع البرنامج التدريبي عبر الإنترنت 26 محققاً ومدعياً عاماً من ماليزيا وجزر المالديف والفلبين وتايلاند. وعلى مدار خمسة أسابيع، درس المشاركون مواداً إلكترونية وأكملوا مهام عملية تتعلق بالتحقيق الاستباقي والملاحقة القضائية في قضايا الإرهاب. مكّن هذا البرنامج المكثف المشاركين من دراسة التحديات المرتبطة بالتعاون بين الوكالات، وجمع المعلومات الاستخبارية واستخدامها، والتعاون الدولي، بما في ذلك تطبيق آليات التعاون العملي مثل فرق التحقيق المشتركة.

**23 نيسان - 3 أيار / فاليتا، مالطا**

اجتاز 25 مشاركاً البرنامج التدريبي عبر الإنترنت، وتمكنوا من المشاركة في البرنامج التدريبي الحضوري الذي عُقد في مالطا، والذي ركّز على التحقيقات والملاحقات القضائية التفاعلية، مما أتاح إجراء دراسة متعمقة للتحديات الإقليمية، بما في ذلك صعوبات ضمان حماية فعالة للشهود، والأطر القانونية للشهود المعرضين للخطر، وتنظيم المواد ذات الاستخدام المزدوج.

بدعم من حكومة أستراليا

## المنهج الأكاديمي للتحقيق والمقاضاة في مجال مكافحة الإرهاب (باللغة الفرنسية) (النسخة الخامسة)

**18 آذار - 18 نيسان / عبر شبكة الإنترنت**

أكمل الجزء المكثف من البرنامج عبر الإنترنت اثنان وعشرون (22) ناطقاً بالفرنسية من محققين ومدعين عامين وقضاة تحقيق، من بنين وبوركينا فاسو والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وكوت ديفوار والسنغال وتوغو، حيث ركّزت المناقشات على آليات التحقيق الاستباقية في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك التنسيق بين الوكالات، وإضفاء الطابع القضائي على المعلومات الاستخباراتية، والتعاون القضائي، واسترداد الأصول، وجمع الأدلة المالية والإلكترونية وأدلة الاتصالات.

**10 - 14 حزيران 2024 / لومي، توغو**

شارك في هذه الدورة ثلاثون (30) محققاً ومدعياً عاماً وقاضي تحقيق ممن اجتازوا بنجاح المكوّن الإلكتروني (eCTAC) في شهر نيسان (أو قبل ذلك). ركّزت هذه الدورة على تدريب مكثف للممارسين من مجموعات متعددة عبر الإنترنت، حيث استهدف المشاركون تعميق معارفهم ومهاراتهم في إدارة جهود مكافحة الإرهاب.

بدعم من وزارة الخارجية الأمريكية

"كان كلٌّ من الدورة التدريبية المبتكرة عبر الإنترنت (eCTAC) والمنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب (CTAC) في لومي تدريبين مكثفين وعمليين للغاية لمهامي اليومية كمدعٍ عام. اكتسبتُ بعد المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب مهارات جديدة في قيادة التحقيقات الاستباقية والتفاعلية، سواءً بشكل عام أو فيما يتعلق بالإرهاب على وجه التحديد. كانت هذه تجربةً أولى بالنسبة لي، خاصةً في مجال الإرهاب، واكتسبتُ خلالها خبرةً واسعة. اكتشفتُ من خلال التدريب البيئة العامة للتحقيقات في قضايا الإرهاب، وفهمتُ حقيقة هذه الظاهرة في غرب أفريقيا."

## المنهج الأكاديمي للتحقيق والمقاضاة في مجال مكافحة الإرهاب (باللغة الفرنسية) (النسخة السادسة)

**22 نيسان - 30 أيار / عبر شبكة الإنترنت**

شارك في هذا البرنامج المكثف ستة وعشرون (26) مشاركاً ناطقاً بالفرنسية، من محققين ومدعين عامين وقضاة تحقيق، من بنين والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وكوت ديفوار وموريتانيا والسنغال وتوغو. وتماشياً مع نهج النظير للنظير ومنهج "التعلم المعكوس" المتكامل في دورة مركز مكافحة الإرهاب، شارك المشاركون في تمارين جماعية ومناقشات ومحاضرات بقيادة خبراء.

**23 - 27 أيلول / فاليتا، مالطا**

ركزت هذه الدورة المكثفة على تعزيز مهارات التعامل مع قضايا الإرهاب، وشارك فيها ثمانية عشر (18) محققاً ومدعٍ عام اجتازوا بنجاح المكوّن الإلكتروني. وتناولت الدورة مواضيعاً جوهرية، مثل حقوق الإنسان الأساسية، وتقنيات التحقيق المتقدمة، وأفضل الممارسات الدولية، والتعاون القضائي للمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين.

بدعم من حكومة الدنمارك

"فيما يتعلق بالتدريب الذي تلقيناه – من التدريب عبر الإنترنت إلى التدريب الحضوري - تجدر الإشارة إلى أن المناقشات كانت مهمة وذات صلة، وأن جودة التدريب والمتحدثين حظيت بتقدير كبير من جميع المشاركين. ومع ذلك، هناك حاجة إلى زيادة عدد تلك الدورات التدريبية لتعزيز قدراتنا بشكل أكبر، وتمكيننا من مشاركة أفضل الممارسات والخبرات التي اكتسبناها بالتحاقنا بدورات المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب مع زملائنا في الدول الأخرى."

## المنهج الأكاديمي للتحقيق والمقاضاة في مجال **مكافحة الإرهاب** (نسخة خاصة لأوغندا)

**13 – 23 أيار / كامبالا، أوغندا**

صُممت هذه الدورة التدريبية خصيصاً لتلبية احتياجات المحققين والمدعين العامين الأوغنديين. على مدار أسبوعين في كامبالا. ضمّت الدورة عشرين (20) متخصصاً لمناقشة مواضيع رئيسية في التعامل مع الإرهاب، مثل: إدارة مسرح الجريمة، وجمع وتحليل الأدلة الإلكترونية وأدلة الاتصالات، والأدلة المالية، وحماية الشهود. ولقد ركّزت الدورة بشكل رئيسي على تمكين تحسين إدارة القضايا والتنسيق بين الوكالات في قضايا الإرهاب المعقدة. حقّقت الدورة الغرض منها من خلال جمع أخصائيين ممارسين من جهات مختلفة للتدريب، الذي تناول نقاش المشاركين حول تأثير التغييرات التشريعية الأخيرة وأهمية الالتزام بمعايير حقوق الإنسان لضمان نزاهة التحقيقات والملاحقات القضائية ودحض التحديات القانونية المحتملة.

بدعم من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)

"أشعر ببالغ الامتنان كوني حظيت بهذه الفرصة، وأتعهّد بمشاركة المعرفة التي اكتسبتها مع الآخرين عملياً ونظرياً. كان هذا التدريب مختلفاً عن أي تدريب آخر شاركتُ فيه، لقد بدأت في التفكير بشكل نقدي حول كيفية إجراء تغييرات إيجابية في العديد من مجالات العدالة الجنائية."

## المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب المالي (النسخة الأولى)

**16 أيلول - 25 تشرين الأول / عبر الإنترنت**

على مدى خمسة أسابيع، أكمل مشاركون من كمبوديا وإندونيسيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وماليزيا والفلبين وتايلاند وفيتنام بنجاح أول برنامج للمكوّن الإلكتروني eCTAC يركّز على مكافحة تمويل الإرهاب. اشتمل المكوّن الإلكتروني على ستة عشرة (16) وحدة دراسية تناولت مواضيعاً متنوعة، من الاتجاهات الناشئة في تمويل الإرهاب والتخطيط التشغيلي إلى العملات المشفرة والمعايير الدولية، بما في ذلك المواضيع التي وضعتها مجموعة العمل المالي. وشأن جميع دورات eCTAC، تطلبت تلك الدورة مشاركة فعّالة من المشاركين في الجلسات التعليمية والتدريب العملي النهائي.

**9 - 13 كانون الأول / كوالالمبور، ماليزيا**

عُقدت هذه الدورة التدريبية في كوالالمبور بحضور اثنين وعشرين (22) ممارساً؛ من مدعين عامين ومسؤولي إنفاذ القوانين ومحللي الاستخبارات المالية، ممن أكملوا بنجاح المكوّن الإلكتروني للمنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب المالي (FIN eCTAC). أتاحت هذه الدورة للمشاركين فرصة تعميق معارفهم ومهاراتهم العملية في مواضيع متخصصة، مثل أساليب الدفع الناشئة، والحجز والمصادرة، والتقنيات الناشئة، والعقوبات المالية المستهدفة، والتعاون مع القطاع الخاص. ركزت التمارين الجماعية العملية على التحقيقات المالية الموازية، ومصادرة الأصول، وحماية الضحايا والشهود، مع تعزيز التواصل والدعم المتبادل بين المشاركين.

بدعم من الشؤون الخارجية الكندية

"من أهم عناصر تلك الدورة التدريبية كان تقديم لمحة شاملة عن اتجاهات وتحديات تمويل الإرهاب. استفدت بالأساس من معرفة استخدام الاستخبارات والتحقيقات المالية كأداة رئيسية في التحقيق في القضايا المتعلقة بالإرهاب والملاحقة القضائية بها. غيّر هذا من نظرتي لأهمية دمج التحليل المالي في عمليات التحقيق لدينا. بالإضافة إلى ذلك، أتاحت لي الدورة فرص التواصل وإقامة علاقات مهنية قيّمة أخطط للاستفادة منها في مجال التعاون المتبادل في القضايا العابرة للحدود في المستقبل. "

## المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب لقضاة المحاكمة (باللغة الفرنسية) في وسط وغرب أفريقيا (النسخة الثانية)

**4 تشرين الأول - 4 تشرين الأول / عبر الإنترنت**

جمع هذا البرنامج عبر الإنترنت ثلاثين (30) قاضياً من بنين والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وكوت ديفوار وموريتانيا والسنغال وتوغو، حيث كان المشاركون المختارون إما مسؤولين عن الفصل في قضايا الإرهاب أو من المرجح أن يتولوا هذه المسؤوليات قريباً.

ضمن مجموعات متعددة الجنسيات، عمل المشاركون بشكل مكثف لمدة أربعة أسابيع على عدد كبير من المواضيع، بما في ذلك تعريف الإرهاب والجرائم الإرهابية، والجرائم غير المكتملة، وحماية الشهود، وحقوق الدفاع، وإدارة القضايا، ومعايير المحاكمة العادلة.

**18 - 22 تشرين الثاني / فاليتا، مالطا**

بعد نجاح المكوّن التدريبي الإلكتروني، شارك المشاركون بالحضور الشخصي في دورة تدريبية مكثفة لمدة أسبوع. ساهمت تلك الدورة في تعزيز الحوار وتبادل المعرفة، مع تحليل مواضيع حيوية، مثل التهديد الإرهابي المتطور، والتعاون القضائي، وأهمية الوصول إلى العدالة والعدالة الجنائية الفعالة لبناء ثقة الجمهور والمشاركة المجتمعية. ومن أبرز فعاليات تلك الدورة كانت جلسة محاكمة صورية استمرت يومين، أتاحت للمشاركين تطبيق المفاهيم النظرية في بيئة واقعية، مع التعاون وتبادل أفضل الممارسات مع نظرائهم من رجال القضاء.

بدعم من حكومتي ألمانيا وفرنسا

> من خلال الورشات تواصلت مع زملائي من بلدان مجاورة، وهو أمر بالغ الأهمية في سياق شبكات التعاون غير الرسمية والتفاعلات مع المدربين، الذين يمكننا من خلالهم طرح نقاط نقاش شيقة أو ببساطة طلب المشورة."

## المنهج الأكاديمي للتحقيق والمقاضاة في مجال مكافحة الإرهاب (باللغة الإنجليزية) في شرق وغرب أفريقيا (النسخة الثالثة)

**23 تشرين الأول - 2 كانون الأول / عبر الإنترنت**

ضمّ المكوّن الإلكتروني من الدورة خمسة وعشرين (25) مشاركاً من المدّعين العامين والمحققين من الكاميرون وغانا وكينيا ونيجيريا والصومال وتنزانيا. عمل المشاركون بشكل مستقل وتعاوني للنظر في التحديات المشتركة، بما في ذلك تمكين التنسيق بين الوكالات بشكل أفضل، واستخدام المعلومات الاستخباراتية في محاكمات الإرهاب، وآليات التعاون غير الرسمية، وتحسين كفاءة المساعدة القانونية المتبادلة عند الحاجة. اجتاز جميع المشاركين المكون المكثف، ودُعوا لحضور الجزء الشخصي الذي سيُعقد خلال عام 2025، وسيتم تأكيد المواعيد لاحقاً.

بدعم من وزارة الخارجية الأمريكية

"كانت الدورة مفيدة للغاية وثرية من حيث اكتساب المعرفة في مجال التحقيق في الإرهاب والجرائم المتعلقة به والملاحقة القضائية لجرائمه. كانت جميع الوحدات مفيدة جداً بشكل متساوٍ، ولها جميعاً نفس الأهمية".

## المنهج الأكاديمي للتحقيق والمقاضاة في مجال مكافحة الإرهاب (باللغة الفرنسية) في وسط وغرب أفريقيا (النسخة السابعة)

**13 تشرين الثاني - 20 كانون الأول / عبر الإنترنت**

ضمّت هذه الدورة تسعة وعشرين (29) مشاركاً من المحققين والمدّعين العامين وقضاة التحقيق من بنين والكاميرون وكوت ديفوار وغينيا وموريتانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد وتوغو. مكّن المكوّن التدريبي الإلكتروني المشاركين من دراسة أدوار ومسؤوليات الممارسين في كل مرحلة من مراحل قضية الإرهاب، والتنسيق بين الوكالات وعلى الصعيد الدولي، واحترام حقوق الإنسان كمبدأ أساسي للتحقيقات والملاحقات القضائية في مجال مكافحة الإرهاب، وضمان اتباع نهج استباقي وشامل في التحقيقات للحد من الاعتماد على الاعترافات.

بدعم من مركز الأزمات والمساندة (CDCS) – فرنسا

منذ انطلاقها عام 2020، اشتملت الدورات التدريبية على أخصائيين ممارسين من 39 دولة في أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب وجنوب شرق آسيا، وساهمت في بناء شبكة من الخريجين اللامعين.

شهد عام 2024 إنجازاً بارزاً من حيث دورات المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب بالإطلاق الناجح لدورتي المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب لقضاة المحاكمة والمنهج الأكاديمي لمكافحة تمويل الارهاب. تمثل تلك العروض الجديدة توسعاً كبيراً في المنهج الدراسي، مُلبّيةً الاحتياجات التدريبية الأساسية في مجال مكافحة الإرهاب، حيث أن تلك المبادرات لا تحسّن مهارات الممارسين فحسب، بل وتُعزز التعاون الدولي وتبادل المعرفة، مما يُرسّخ دور البرنامج كمورد فعّال في المشهد العالمي لمكافحة الإرهاب.

# الوحدة البرامجية

**الممارسون المدربون في إطار الوحدة البرامجية في عام 2024:**
751
ممارساً

**إجمالي أيام التدريب في عام 2024:**
1772
يوماً

**عدد البرامج:**
22
برنامجاً

## الوحدة البرامجية تصمّم وتنظّم ورش عمل لبناء القدرات وتبادل الخبرات المهنية، وتُصدر وثائق إرشادية لممارسي العدالة الجنائية في مجال مكافحة الإرهاب، مُصممة خصيصاً للسياقات الوطنية والإقليمية في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ وغيرها

يدعم هذا العمل تنفيذ الممارسات الجيدة والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وإستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وغيرها من الأطر الإقليمية والدولية.

يتمثل هدفنا في تزويد الممارسين في الخطوط الأمامية بالمهارات اللازمة لتقديم الجهات الإرهابية إلى العدالة بفعالية أكبر من خلال أنظمة العدالة الجنائية، مما يُعزز الأمن الدولي ويحافظ على أمن المجتمعات.

في عام 2024، نظمت الوحدة البرامجية اثنين وعشرين (22) برنامجاً حسّنت من خلالها مهارات الممارسين المشاركين لمواجهة التحديات المُلحة والاستفادة من أحدث الأدوات للكشف عن الأنشطة الإجرامية للجماعات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية وتعطيلها والتحقيق فيها وملاحقتها قضائياً. يتناول عملنا العديد من المجالات المواضيعية ذات الأولوية القصوى لمحترفي مكافحة الإرهاب.

هدفنا هو تمكين العاملين في الخطوط الأمامية من تقديم الجهات الإرهابية للعدالة بفعالية أكبر من خلال أنظمة العدالة الجنائية، مما يعزز الأمن الدولي ويحافظ على أمن المجتمعات

# أدلة ساحة المعركة

نسعى إلى تعزيز مشاركة العاملين في الخطوط الأمامية لمكافحة الإرهاب واستخدامهم للمعلومات والمواد التي يجمعها الجيش لتحقيق نتائج العدالة الجنائية المدنية، بما في ذلك الملاحقة القضائية وأمن الحدود. مسترشدين بالممارسات المقارنة لمجلس أوروبا - المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشأن استخدام المعلومات التي تم جمعها في مناطق النزاع كدليل في الإجراءات الجنائية، والمبادئ التوجيهية غير الملزمة للولايات المتحدة بشأن استخدام أدلة ساحة المعركة في الإجراءات الجنائية المدنية، وتوصيات أبوجا الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن جمع الأدلة واستخدامها وتبادلها لأغراض الملاحقة الجنائية للمشتبه بهم في قضايا الإرهاب.

## وثيقة توجيهية لمجلس أوروبا - المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشأن معلومات مناطق النزاع كأدلة

**(2024-2023):**

تعاون المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مع لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس أوروبا (CDCT) لوضع مجموعة من الممارسات المقارنة التي تُقدم إرشادات لممارسي العدالة الجنائية حول كيفية الاستخدام الفعال للمعلومات والمواد المستمدة من مناطق النزاع لمحاسبة الجهات الإرهابية وتعزيز الأمن الدولي. تتضمن هذه الوثيقة أمثلة واقعية لحالات عملية وإجابات على الأسئلة الشائعة، مما يُساعد الممارسين على تبادل المعلومات المستقاة من مناطق النزاع واستخدامها كأدلة عند التحقيق في الجرائم الإرهابية وملاحقتها قضائياً، ومن ثم تعزيز قدرة الدول على مواجهة التهديدات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية.

بدعم من وزارة الخارجية الأمريكية

## حوار غرب أفريقيا حول أدلة ساحة المعركة

**29-31 تشرين الأول / الرباط، المغرب:**

جمع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون اثنين وسبعين (72) أخصائياً من الممارسين وصانعي السياسات في الخطوط الأمامية لمكافحة الإرهاب - بمن فيهم كبار ضباط الجيش والدرك وممارسون رفيعو المستوى في مجال العدالة الجنائية المدنية - لإجراء حوار تاريخي عزّز الثقة والتفاهم المتبادل، وسلّط الضوء على الدروس العملية والخطوات التالية لتحسين جمع وتبادل واستخدام أدلة ساحة المعركة لمواجهة التهديدات الإرهابية في غرب أفريقيا.

بدعم من وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة العدل في المملكة المغربية

# مقاضاة المقاتلين الأجانب وأفراد أسرهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم

تسهيل الملاحقة القضائية المحلية من جانب الجهات الحكومية (عند الاقتضاء) وإعادة تأهيل وإدماج المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأفراد أسرهم المرتبطين بهم، بما في ذلك تقييمات المخاطر الفردية، وتبادل الأدلة واستخدامها على الصعيد الدولي، وتطبيق ممارسات فعالة للمراقبة والإفراج المشروط وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج بعد الإفراج، استناداً إلى القوانين والمعايير الدولية ذات الصلة، بما في ذلك قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2178 و2396.

## منتدى تحسين التعاون الدولي في ملاحقة داعش

**25 - 26 تموز / فاليتا، مالطا:**

جمع معهد العدالة الدولية ثلاثين (30) مدعياً عاماً ومحققاً وقاضياً وخبراء في مجال العدالة الجنائية لتعزيز التعاون الدولي وتبادل الأدلة، ليتمكن الممارسون من العراق ودول أخرى أعضاء في داعش من تقديم هؤلاء المقاتلين للعدالة في إطار سيادة القانون.

بدعم من وزارة الخارجية الأمريكية

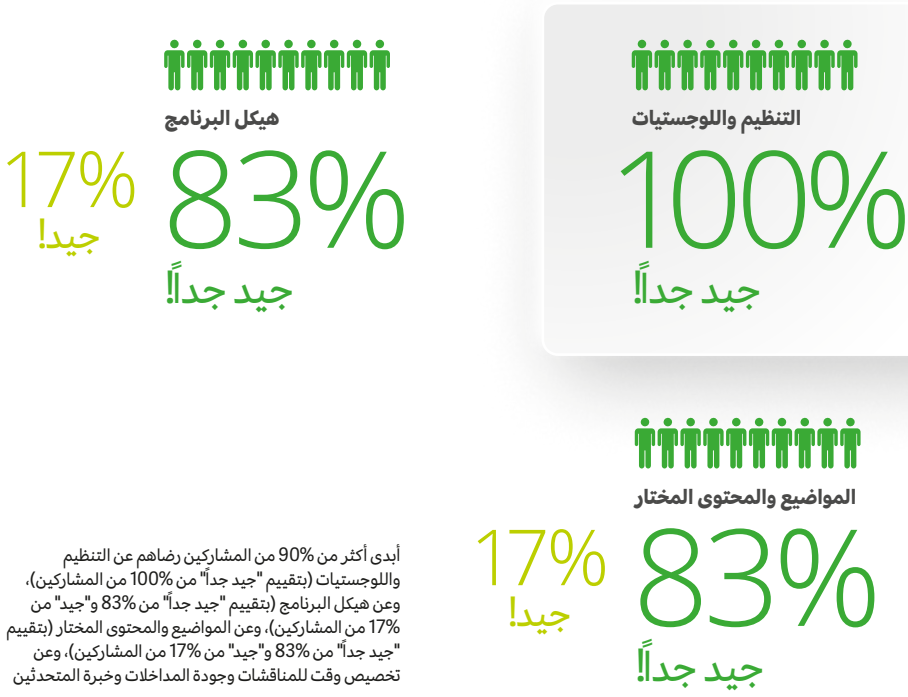


أبدى أكثر من 90% من المشاركين رضاهم عن التنظيم واللوجستيات (بتقييم "جيد جداً" من 100% من المشاركين)، وعن هيكل البرنامج (بتقييم "جيد جداً" من 83% و"جيد" من 17% من المشاركين)، وعن المواضيع والمحتوى المختار (بتقييم "جيد جداً" من 83% و"جيد" من 17% من المشاركين)، وعن تخصيص وقت للمناقشات وجودة المداخلات وخبرة المتحدثين

# مكافحة تمويل الإرهاب

تعزيز قدرات الممارسين في مجال العدالة الجنائية والجهات المعنية الرئيسية على التصدي لتمويل الإرهاب من خلال نهج منهجي يعزز التحقيقات الاستباقية، ويعزز التعاون الدولي والإقليمي وبين الوكالات، ويوطد الشراكات بين القطاعين العام والخاص للكشف عن الاستغلال الإجرامي للأنظمة المالية من قِبل الجهات الإرهابية وتعطيله، علاوة على تنفيذ التوجيهات الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية والواضعة للمعايير.

## إطلاق مشروع إقليمي لبناء القدرات وتحسين آليات التعاون في مجال مكافحة تمويل الإرهاب في جنوب شرق آسيا

**3 - 4 حزيران / فاليتا، مالطا:**

أطلق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مشروعاً متعدد السنوات ومتعدد الجهات المعنية يهدف إلى تعزيز القدرات المؤسسية للعاملين في مجال العدالة الجنائية والقطاع المالي في كمبوديا وإندونيسيا ولاوس وماليزيا والفلبين وتايلاند وفيتنام، بهدف مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بفعالية واستدامة، والحدّ من المخاطر المرتبطة بتمويل الإرهاب. حدّد الإطلاق الرسمي التحديات الرئيسية المشتركة بين دول المنطقة، مثل ضمان امتثال تدابير مكافحة تمويل الإرهاب لحقوق الإنسان، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، ومكافحة استغلال الإرهابيين للأصول الافتراضية، وتوطيد علاقات العمل مع الجهات المعنية الرئيسية، ورسّخ التزام الدول المشاركة بهذه الخطة متعددة السنوات لبرامج المساعدة الفنية.

بدعم من وزارة الشؤون الخارجية الكندية

# مكافحة تمويل الارهاب

## تدريب للممارسين من غانا على مكافحة تمويل الإرهاب

**16 - 18 تموز / أكرا، غانا:**

نظّم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون برنامجاً شاملاً لبناء قدرات الممارسين من غانا على مكافحة تمويل الإرهاب، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون بين الجهات المعنية المتعددة، وتعضيد الإطار التنظيمي والمؤسسي في غانا، وحماية القطاع غير الربحي، ومعالجة المخاطر المتزايدة التي يشكلها استخدام الإرهابيين لطرق دفع جديدة، مثل العملات المشفرة. عالج البرنامج بفعالية أولويات غانا والثغرات التي حُددت في التقييمات الأخيرة وتقييمات المخاطر، والتهديدات الناشئة، و التحضيرات للجولة الثالثة من التقييمات المتبادلة التي تُجريها مجموعة العمل الحكومية الدولية لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا، والمقرر إجراؤها عام 2025.

بدعم من وزارة الخارجية الألمانية الاتحادية

"تماشياً مع متطلبات مجموعة العمل المالي، قدّم نشاط بناء قدرات الإطار الوطني الغاني لمكافحة تمويل الإرهاب قيمةً مضافةً كبيرةً من خلال تعزيز المعرفة بالتقنيات والممارسات الرئيسية لمكافحة تمويل الإرهاب. كما ساهم بشكل كبير في التطوير المهني من خلال توسيع نطاق الخبرات، وتعزيز التواصل والتعاون، وتعزيز مهارات القيادة والمناصرة، وتحسين التفكير الاستراتيجي. لا يُعزز هذا النهج الشامل القدرات الفردية فحسب، بل يُعزز أيضاً الفعالية الشاملة لجهود غانا في مكافحة تمويل الإرهاب."

96%

أفاد ٪96 من المشاركين بأن هذا النشاط ساعد في تحسين فهمهم للمعايير الدولية القائمة

86%

86% من المشاركين بأن النشاط ساعدهم في تحديد الثغرات في التشريعات/اللوائح الوطنية، أو في التنفيذ الفعال للإطار القانوني، ووضع مجموعة من الحلول العملية والممارسات الجيدة المُصممة خصيصاً لواقعهم الوطني.

# التقنيات الناشئة

تزويد الممارسين بالمهارات اللازمة للاستفادة من التقنيات الجديدة والناشئة (بما في ذلك الأدلة الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي) لأغراض إنفاذ القانون، ولمواجهة استغلال الإرهابيين لهذه التقنيات (بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، ومنصات الألعاب الإلكترونية، والأسلحة المطبوعة ثلاثية الأبعاد) من خلال أنظمة العدالة الجنائية.

## فعالية جانبية على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة التاسعة والسبعين (UNGA79) حول التقنيات الناشئة ومكافحة الإرهاب: آثار سياسات العدالة الجنائية

**25 أيلول - نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية:**

بالشراكة مع وزارة الخارجية الأمريكية، عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون فعالية آثار سياسات العدالة الجنائية على هامش الأسبوع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة التاسعة والسبعين. شارك في الفعالية جمع من صانعي السياسات الحكوميين والممارسين وقادة قطاع التكنولوجيا والخبراء الأكاديميين للتركيز على كيفية استغلال الجهات الإرهابية للذكاء الاصطناعي ومنصات الألعاب الإلكترونية والأسلحة المطبوعة ثلاثية الأبعاد لأغراضها الإجرامية، وكيف يمكن للحكومات مواجهة هذا التهديد على نحو عاجل.

بدعم من وزارة الخارجية الأمريكية

STEVEN HILL
JESSICA LONG
UNITED STATES
MALTA

# التعاون القضائي الدولي

تعزيز الأطر القانونية والإجرائية للتعاون الدولي في المسائل الجنائية، بما في ذلك إنشاء سلطات مركزية أكثر فعالية وتحسين المساعدة القانونية المتبادلة وعمليات تسليم المجرمين، استرشاداً بالممارسات الجيدة للسلطات المركزية المعترف بها دولياً الصادرة عن المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون.

## ورشة عمل إقليمية لجنوب آسيا حول تعزيز قدرات السلطات المركزية

**9 - 11 كانون الأول / كولومبو، سريلانكا**

جمع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وفوداً من بنغلاديش وجزر المالديف ونيبال وسريلانكا لتحديد التحسينات الملموسة للسلطات المختصة والإجراءات التي تتفاعل من خلالها، ومن ثم تسهيل تبادل المعلومات عبر الحدود بشكل أسرع وأكثر فعالية للتحقيق في جرائم الإرهاب والجرائم العابرة للحدود الوطنية الخطيرة وملاحقتها قضائياً.

بدعم من وزارة الخارجية الأمريكية

## تعزيز آليات المساعدة القانونية المتبادلة في التحقيقات العابرة للحدود

**25 - 29 تشرين الثاني / نيفاشا، كينيا**

تعاون المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مع لجنة الأخلاقيات ومكافحة الفساد في كينيا (EACC) لتعزيز التعاون القضائي الدولي بين كينيا والصومال، بما في ذلك من خلال دراسات مكثفة لأساليب المساعدة القانونية الرسمية وغير الرسمية (مع تركيز خاص على الجرائم المالية وتحقيقات الإرهاب)، علاوة على تقديم تمارين جماعية عملية حول صياغة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة. وأعلنت الصومال أن مجلس الوزراء الصومالي قد وقّع مشروع قانون التعاون القضائي الدولي - الذي دعم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مسودته - وأنه سيُعرض رسمياً على البرلمان الاتحادي الصومالي لمناقشته.

بدعم من الشؤون الخارجية الكندية

"لقد أسهم مزيج الورشة من المعرفة النظرية، والمناقشات العملية، وفرص التواصل بشكل كبير في تعزيز فهمي للمعايير الدولية وتطبيقها في سياق المساعدة القانونية المتبادلة والتسليم في الصومال. ولا تزال هذه الرؤى تُسهم في توجيه ممارستي اليومية في مجال التعاون القضائي الدولي."

"يتطلب سد هذه الفجوات نهجاً شاملاً ينطوي على بناء القدرات وتبادل المعرفة والتعاون الدولي. ومن خلال التركيز على هذه الجوانب، يُمكننا تعزيز استجابة العدالة الجنائية للإرهاب والجريمة المنظمة."

# التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية

بناء قدرات ممارسي العدالة الجنائية لمواجهة تهديد التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو إثنية (REMVE)، المتزايد والعابر للحدود الوطنية، بفعالية أكبر من خلال أنظمة العدالة الجنائية، بما في ذلك من خلال التعاون مع النظراء الحكوميين على الصعيد الدولي وبالتنسيق مع الجهات الفاعلة غير الحكومية الرئيسية، استرشاداً بالممارسات الجيدة الواردة في دليل ممارسي العدالة الجنائية الصادر عن المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، بهدف التصدي للتطرف العنيف بدوافع عنصرية أو إثنية.

## حلقة نقاش حول التقنيات الناشئة والتطرف العنيف بدوافع عنصرية أو إثنية

**15-14 شباط / لندن، المملكة المتحدة**

في مبنى لانكستر هاوس التاريخي، جمع المعهد الدولي للعدالة والمساواة أربعين (40) من ممارسي العدالة الجنائية وصانعي السياسات، وممثلين بارزين عن قطاع التكنولوجيا، وخبراء أكاديميين وخبراء في مراكز الأبحاث، لإجراء مناقشات مكثفة حول كيفية استخدام الجهات الفاعلة في التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو إثنية لأحدث التقنيات لتجنيد الأفراد وجمع الأموال وارتكاب الجرائم وإخفائها. حدّدت المجموعة خطوات ملموسة يمكن للحكومات وشركات التكنولوجيا اتخاذها لمواجهة هذه التهديدات، واستخدام تلك التقنيات بشكل استباقي لمنع جرائم التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو إثنية المعتمدة على التكنولوجيا، وكشفها، وتعطيلها، والتحقيق فيها، وملاحقة مرتكبيها.

**بدعم من وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية في المملكة المتحدة**

"أرى أن المعهد الدولي للعدالة الجنائية يتمتع بقدرة فريدة حقاً على الجمع بين الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية الأمنية بهذه الطريقة. وهو أمر فريد من نوعه. ولقد وجدتُ أن المناقشات التي أجريناها حول الفضاءات الإلكترونية، علاوة على المناقشات التي أجريناها في السابق حول معالجة التطرف العنيف المرتبط بالإرهاب مع الأجهزة الأمنية وعناصر أخرى، كانت مفيدة للغاية في طرح جوانب مختلفة تحتاج إلى دراسة والتفكير في كيفية تعامل القطاعات المختلفة، مثل قطاع العدالة الجنائية والجهات الأمنية، مع هذه القضية، وكيفية تناولها بشكل مختلف باختلاف الاختصاصات القضائية."

## حلقة نقاش حول مواجهة تهديد التطرف العنيف المرتبط بالإرهاب في نصف الكرة الغربي

**12-13 حزيران / بوينس آيرس، الأرجنتين**

استضاف المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون أول ورشة عمل له على الإطلاق في أمريكا الجنوبية، حيث عزّز ممارسو العدالة الجنائية ومتخصصون آخرون من الأرجنتين والبرازيل وتشيلي وكولومبيا وأوروغواي - بالإضافة إلى ممارسين وخبراء من خارج المنطقة - فهمهم وقدرتهم على مواجهة تهديدات النازيين الجدد وغيرها من تهديدات التطرف العنيف المرتبط بالإرهاب المنتشرة بشكل متزايد في المنطقة.

بدعم من وزارة الخارجية الأمريكية وحكومة الأرجنتين

# العنف الجنسي في سياق الإرهاب

بناء قدرات العدالة الجنائية لمعالجة الإفلات من العقاب على جرائم العنف الجنسي والعنف القائم على النوع المرتكبة في سياق الإرهاب، بما في ذلك من خلال التحقيقات والملاحقات القضائية التي تركز على الناجين. و بالاستناد إلى مذكرة نوشاتيل بشأن الممارسات الجيدة لقضاء الأحداث في سياق مكافحة الإرهاب، الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، ومذكرات الممارسين بشأن قضاء الأحداث في سياق الإرهاب، الصادرة عن المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون.

## حلقة نشاط حول السياسات بشأن تعزيز استجابات العدالة للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع المرتبط بالإرهاب

**18 تشرين الثاني / فاليتا، مالطا**

جمع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون أكثر من أربعين (40) خبيراً عالمياً وممارساً في مجال العدالة الجنائية لتسليط الضوء على استراتيجيات أكثر فعالية لتعزيز العدالة لضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع في سياق الإرهاب، وتطويرها، بما في ذلك توجيه اتهامات تراكمية لمعالجة الجرائم المتداخلة، وكسر الحواجز بين المحاكم والمنظمات الشعبية، واستخدام التقنيات الحديثة لمكافحة تصاعد الجرائم التي يسهل ارتكابها عبر الإنترنت.

بدعم من وزارة الخارجية الفيدرالية السويسرية

"أثبتت كل جلسة أهميتها، حيث لكل منها طبيعة فريدة من نوعها ولا تُقدّر بثمن. بدءاً من التعمق في التعقيدات النفسية لمناهج الطب الشرعي، ووصولاً إلى استكشاف التقنيات الناشئة ومنصات التواصل الاجتماعي، وتحليل الأسباب الجذرية الكامنة وراء المفاهيم الخاطئة، ساهم كل جانب في إثراء تجربة مفيدة للغاية."

# تبادل المعلومات

سدّ الفجوة في مشهد المساءلة الدولية عن الإرهاب والجرائم الدولية من خلال الجمع بين صانعي السياسات والممارسين الحكوميين والمحاكم والآليات الدولية بغية تحسين تبادل المعلومات الحساسة لأغراض التحقيق والإثبات.

## ورشة عمل حول تبادل المعلومات لتعزيز المساءلة

**25 - 26 حزيران / فاليتا، مالطا**

أنشأ المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون منتدى عالمياً فريداً من نوعه، يجمع صانعي السياسات الوطنيين وممارسي العدالة الجنائية من منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى أفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، مع ممثلي الآليات الدولية، لتبادل خبراتهم وتحديد أساليب لتبادل المعلومات الحساسة بفعالية أكبر؛ وهي أداة بالغة الأهمية للممارسين الذين يحققون في الإرهاب والجرائم الدولية والملاحقة القضائية فيها.

بدعم من وزارة الخارجية الأمريكية

H.E. SANDRA
LENDENMANN
SWITZERLAND

# CT PHARE

**5**
برامج

**إجمالي أيام التدريب في عام 2024:**
**512**
يوماً

**عدد الممارسين المُدرَّبين في إطار برنامج منصة مشاركة حقوق الإنسان في مجال مكافحة الإرهاب (CT PHARE) في عام 2024:**
**151**
ممارساً

برنامج منصة مشاركة حقوق الإنسان في مجال مكافحة الإرهاب (CT PHARE) هو مبادرة عالمية مدتها ثلاث سنوات (2022-2025) تأسست بتمويل من خدمات أدوات السياسة الخارجية (FPI) التابعة للاتحاد الأوروبي. تدعم هذه المبادرة النتائج التي توصل لها مجلس الاتحاد الأوروبي لعام 2020 بشأن مكافحة الإرهاب لهدف محدد يتمثل في تعزيز مواءمة سياسات الدول وتشريعاتها واستراتيجياتها القضائية وممارساتها اليومية في مجال التحقيق والادعاء مع معايير حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، حيث تُعقد لهذه الغاية سلسلة من الأنشطة المُخصصة المُهيكلة في ثلاث مكونات رئيسية:

## مكونات برنامج منصة مشاركة حقوق الإنسان في مجال مكافحة الإرهاب

يتم تجميع أنشطة برنامج مشاركة حقوق الإنسان في مجال مكافحة الإرهاب في ثلاث مكونات رئيسية:

### المكون الأول: تحسين معارف الأخصائيين في مجال مكافحة الإرهاب وتعزيز قدراتهم

يركز هذا المكون على تحسين معارف ومهارات الأخصائيين الممارسين في مجال مكافحة الإرهاب من المستويين العالي والمتوسط، بما يضمن دمج التزامات حقوق الإنسان بفعالية في عملهم. كما يتناول هذا المكوّن تحديات حقوق الإنسان في جميع مراحل عملية العدالة الجنائية، بما في ذلك تعريف الإرهاب، ومراحل التحقيق مع مرتكبيها ومقاضاتهم ومحاكمتهم وعقابهم.

### المكون الثاني: دعم السياسات والإصلاحات المؤسسية

يهدف هذا المكون إلى المساعدة في الإصلاحات السياسية والقانونية والمؤسسية لدمج مناهج سيادة القانون وحقوق الإنسان بفاعلية في عملية وضع سياسات مكافحة الإرهاب وعمليات العدالة الجنائية، بما يضمن دعم هذه الأطر للحقوق الأساسية مع معالجة المخاوف الأمنية.

### المكون الثالث: تعزيز التعاون العابر للحدود

يعزز هذا المكون التعاون الاستراتيجي العابر للحدود من خلال إنشاء أو تعزيز شبكات تُسهّل تبادل المعرفة وأفضل الممارسات والدروس المستفادة. ويركز على تطوير وتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب متوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

تتبع الأنشطة المنفذة في إطار المكون الأول نموذج الشلال المتسلسل للمكوّنين الثاني والثالث. ويتخذ هيكل أنشطة برنامج مشاركة حقوق الإنسان في مجال مكافحة الإرهاب شكل مراحل خطية متسلسلة، حيث يعتمد كل مكون على مخرجات المكون السابق. على سبيل المثال، تُسهم الممارسات الجيدة والتوصيات ودراسات الحالة التي تُحدد الثغرات ومواطن الضعف خلال أنشطة بناء القدرات في توجيه الجهود اللاحقة في إصلاح السياسات والمؤسسات، ومناهج التدريب، والتعاون عبر الإقليمي. بالإضافة إلى ذلك، يُواصل البرنامج الاستجابة لطلبات الاتحاد الأوروبي، مُقدماً الدعم لأنشطة مُحددة ناشئة عن تنفيذ الأولويات السياسية للاتحاد الأوروبي و/أو حوارات مكافحة الإرهاب.

## الفئات المستهدفة والمستفيدون من برنامج منصة مكافحة الإرهاب للمشاركة في مجال حقوق الإنسان (CT PHARE)

- مُمارسو العدالة الجنائية: القضاة والمدعون العامون وضباط الاستخبارات وموظفو إنفاذ القانون من المستويات العليا والمتوسطة، وكذلك المُشاركون في وضع سياسات مكافحة الإرهاب وتنفيذها والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها وإصدار الأحكام بشأنها.
- الجهات الفاعلة في المجال القانوني والمجتمع المدني: محامو الدفاع، ونقابات المحامين، ومؤسسات حقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والهيئات المجتمعية، مع التركيز بشكل خاص على الفئات السكانية الضعيفة المعرضة لخطر انتهاكات حقوق الإنسان.
- واضعو السياسات والجهات الحكومية المعنية: المسؤولون من وزارات العدل والداخلية والخارجية الذين يتولون مسؤولية وضع وتنفيذ سياسات مكافحة الإرهاب.

على الرغم من أن برنامج منصة مشاركة حقوق الإنسان في مجال مكافحة الإرهاب يعمل عالمياً، إلا أن جهوده تتركز بشكل أساسي على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وشرق وغرب أفريقيا، وجنوب شرق آسيا، حيث يقدم الدعم السياسي والمؤسسي لمكافحة الإرهاب بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان وسيادة القانون.

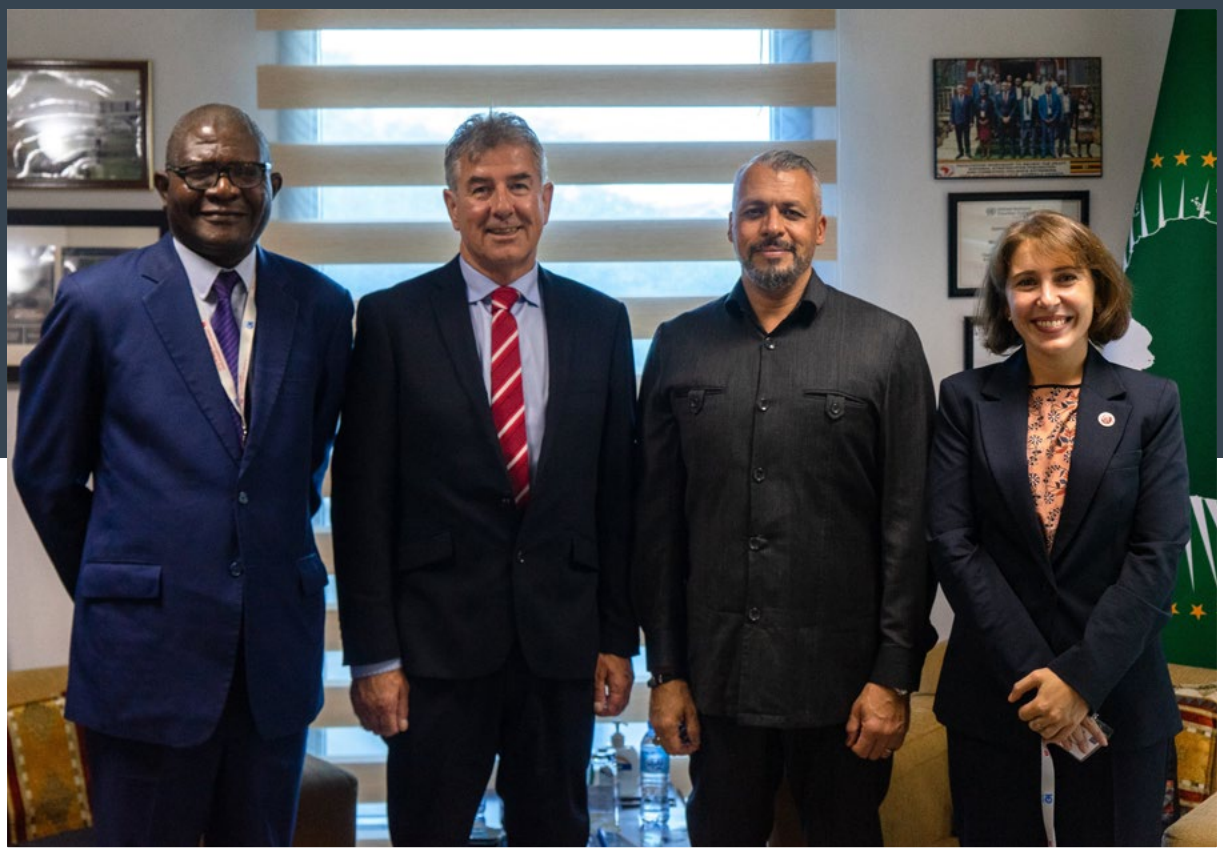

## التنسيق والتعاون مع الجهود القائمة

خلال عام 2024، حضر فريق مشروع منصة مشاركة حقوق الإنسان في مجال مكافحة الإرهاب العديد من الاجتماعات، سواءً عبر الإنترنت أو حضورياً، مع دائرة العمل الخارجي الأوروبي (EEAS)، وخدمات أدوات السياسة الخارجية (FPI)، والوحدات ذات الصلة في المديريتين العامتين INTPA وNEAR، علاوة على مرافق مكافحة الإرهاب الأخرى التابعة للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك CT JUST ومرفق التهديدات الإرهابية العالمي المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وCT TECH وCT INFLOW II، ومرفق الاتحاد الأوروبي لمكافحة الجريمة المنظمة - برنامج الاتحاد الأوروبي ACT 2. بالإضافة إلى ذلك، دائماً ما ينسق المشروع مع وفود الاتحاد الأوروبي، وخبراء مكافحة الإرهاب والخبراء الأمنيين في الاتحاد الأوروبي في البلدان التي تُنفذ فيها الأنشطة في شمال أفريقيا، والشرق الأوسط، وغرب أفريقيا، وشرق أفريقيا، وجنوب شرق آسيا. علاوة على ذلك، ينسّق المشروع مع منسّق مكافحة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي، وكيانات الأمم المتحدة مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومديرية الأمم المتحدة التنفيذية لمكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب/مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالإضافة إلى المنظمات الدولية والإقليمية وممثلي الحكومات بشأن الأنشطة المخطط لها.

واصل برنامج منصة مشاركة حقوق الإنسان في مجال مكافحة الإرهاب تعزيز قنوات التواصل مع كبار المسؤولين الحكوميين في الوزارات المعنية في جميع البلدان المستفيدة، بما في ذلك وزارات العدل والداخلية والخارجية، من خلال نقاط الاتصال في المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون. ولهذه القنوات أهميتها لبناء الثقة، وتأمين الدعم، والحفاظ على الدعم المستمر لأنشطة المشروع، مما يُسهم في نهاية المطاف في تحقيق الأهداف العامة للمشروع. كما سمح تعزيز التواصل مع الجهات السياسية الفاعلة لبرنامج منصة مشاركة حقوق الإنسان في مجال مكافحة الإرهاب بتقييم احتياجات البلدان والجهود الحالية لإصلاح قطاع الأمن، مع تحديد الثغرات القانونية والتقنية والمؤسسية الرئيسية التي تتطلب اهتماماً عاجلاً.

يستفيد برنامج المنصة من عضوية المعهد في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، حيث يتعاون مع اثنين وثلاثين (32) دولة عضواً في المنتدى، والاتحاد الأوروبي، ومجلس إدارة المعهد من المسؤولين الإداريين. تساعد هذه الشبكات في تأمين الدعم وتعزيز العلاقات مع سلطات الدولة، وتكمل جهود وفود الاتحاد الأوروبي وخبراء مكافحة الإرهاب والأمن في الاتحاد الأوروبي.

في عام 2024، وخلال السنة الثانية من منصة CT PHARE، نُفِّذت بنجاح سلسلة من الأنشطة المؤثرة في جميع مسارات العمل الأربعة، بهدف تعزيز حماية حقوق الإنسان في إطار جهود مكافحة الإرهاب. واشتملت هذه الأنشطة على ما يلي:

**مسار العمل 1**

## آليات الرقابة والمساءلة

كان الحدث الجانبي للمجموعة عبر الإقليمية للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، الذي عُقد على هامش الاجتماع الثالث والعشرين للجنة التنسيق في نيروبي، كينيا (من 26 إلى 29 شباط 2024)، من المعالم الرئيسية في هذا المسار، ولقد ساهم في وضع اللمسات الأخيرة على مذكرة بروكسل للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن الممارسات الجيدة لآليات الرقابة والمساءلة في مكافحة الإرهاب. وفي 25 سبتمبر 2024، خلال الاجتماع الوزاري للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في نيويورك، تم اعتماد مذكرة بروكسل التي تحدد مجموعة شاملة من الممارسات الجيدة لتعزيز الرقابة في عمليات مكافحة الإرهاب. ومن المقرر عقد فعالية إطلاق رفيعة المستوى في عام 2025 في بروكسل، إيذاناً ببدء الجهود الرامية إلى تفعيل هذه الممارسات الجيدة من خلال إنشاء شبكة عبر إقليمية.

**مسار العمل 2**

## حماية حقوق الإنسان في الاستجابات العسكرية والمُمَعنَنة عسكريًا:

تم تنظيم نشاطين لبناء القدرات في عام 2024؛ الأول في كوت ديفوار (من 16 إلى 19 نيسان) والآخر في تنزانيا (من 21 إلى 24 أيار)، بهدف تزويد أجهزة إنفاذ القانون والأجهزة الأمنية وممارسي العدالة الجنائية بأدوات لدمج حقوق الإنسان في عملهم اليومي أثناء مكافحة الإرهاب.

بالإضافة إلى ذلك، من المقرر استكمال مجموعة الأدوات الشاملة الخاصة بمنصة CH PHARE التابعة للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون لتعزيز عملية صنع القرار القائمة على حقوق الإنسان في أوائل عام 2025.

### مسار العمل 3

## الاحتجاز السابق للمحاكمة والحق في محاكمة عادلة:

استكمل فريق عمل العدالة الجنائية وسيادة القانون التابع للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب تقريره الاستقصائي في شباط 2024، ودرس الاستخدام العملي للممارسة الجيدة (5) لمذكرة لاهاي والممارسة الجيدة (7) لمذكرة الرباط بشأن الاحتجاز السابق للمحاكمة وحقوق المحاكمة العادلة. وفي الفترة من 21 إلى 24 أكتوبر، عُقدت في الجزائر فعالية مشتركة لبناء القدرات بين منصة CT PHARE التابعة للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ولجنة مكافحة الإرهاب التابعة للاتحاد الأفريقي (AUCTC)، بهدف تعزيز فهم المعايير الدولية المتعلقة بممارسات الاحتجاز وحقوق المحاكمة العادلة في قضايا مكافحة الإرهاب.

### مسار العمل 4

## طلبات محددة من وفود الاتحاد الأوروبي وخبراء الاتحاد الأوروبي في مجال مكافحة الإرهاب/الأمن:

في الفترة من 3 إلى 5 كانون الاول، عُقدت في بغداد، العراق، فعالية مشتركة لبناء القدرات بين منصة CT PHARE التابعة للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون والبعثة الاستشارية للاتحاد الأوروبي (EUAM) إلى العراق. سهّلت هذه الفعالية الحوار بين السلطات العراقية والأجهزة الأمنية والجهات المعنية بحقوق الإنسان، مع التركيز على تحسين الامتثال لحقوق الإنسان في نهج العراق لمكافحة الإرهاب. وتُعدّ هذه الفعالية أول نشاط ضمن خطة عمل CT PHARE مع البعثة الاستشارية للاتحاد الأوروبي إلى العراق ومستشار الأمن القومي، بهدف دمج نهج حقوق الإنسان في الحكومة العراقية وقطاعات الأمن.

صُممت هذه الأنشطة لمعالجة جوانب حيوية في جهود مكافحة الإرهاب، مع التركيز على آليات الرقابة والمساءلة، وحماية حقوق الإنسان في السياقات العسكرية والمعسكرة، والحبس الاحتياطي والحق في محاكمة عادلة، وبناء القدرات لتعزيز الحوار بين السلطات الحكومية والجهات المعنية بحقوق الإنسان في العراق. وتمثل الهدف الشامل في بناء قدرات مستدامة بعيدة الأمد، وتعزيز التعاون الدولي، وضمان الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

## الفعاليات والأنشطة الرئيسية:

علاوة على ذلك، في 18 آذار 2024، حضر برنامج CT PHARE اجتماع لجنة الاتحاد الأوروبي المعنية بمكافحة الإرهاب (COTER) في بروكسل لإطلاع الوفود على مذكرة بروكسل الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF) بشأن الممارسات الجيدة لآليات الرقابة والمساءلة في عمليات مكافحة الإرهاب.

في 10 تموز 2024، قدم برنامج CT PHARE إحاطة أخرى إلى مندوبي لجنة الاتحاد الأوروبي المعنية بمكافحة الإرهاب في إطار المساعدة المستمرة التي يقدمها المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون للسلطات العراقية.

شاركت منصة CT PHARE في المؤتمر العاشر للمسؤولين عن حقوق الإنسان في وزارات الداخلية العربية، الذي عُقد في القاهرة يومي 9 و10 أيلول 2024. وخلال هذا المؤتمر، قدمت CT PHARE عرضاً تقديمياً حول مسارات العمل الأربعة للمشروع، وسلطت الضوء على التعاون المستمر مع الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب وأنشطة بناء القدرات الخاصة بمنصة CT PHARE التابعة للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون. ويجري حالياً صياغة مذكرة تفاهم بين المعهد ومجلس وزراء الداخلية العرب، والتي ستعود بالنفع على المنصة.

## إشراك الأطراف المعنية:

من أبرز نقاط القوة التي شهدتها منصة CT PHARE في عام 2024 كان تفاعلها مع مجموعة متنوعة من الأطراف المعنية في 52 دولة. ومن خلال الشراكات مع المنظمات الإقليمية مثل AUCTC وAIMC، نجحت CT PHARE في تعزيز المشاركة على المستويين المحلي والإقليمي. ولقد ضمّت الأنشطة بانتظام مجموعة واسعة من الأطراف المعنية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني وهيئات إنفاذ القانون والسلطات القضائية، ما أسفرعن نشأة منصات قيّمة للحوار والتعلم المشترك.

# فعاليات وأنشطة منصة CT PHARE في عام 2024

## فعالية جانبية لاجتماع المجموعة عبر الإقليمية للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب

**27-26 شباط / نيروبي، كينيا**

في 18 أيلول 2023، أطلقت اللجنة التنسيقية الثانية والعشرون للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب مبادرة جديدة حول الرقابة والمساءلة في مجال مكافحة الإرهاب، بقيادة الاتحاد الأوروبي وبدعم من المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون من خلال برنامج CT PHARE الممول من الاتحاد الأوروبي. تهدف هذه المبادرة إلى وضع وثيقة إطارية للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب تُحدد الممارسات الجيدة للرقابة والمساءلة في عمليات مكافحة الإرهاب. عُقد اجتماع للمجموعة عبر الإقليمية للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في نيروبي، كينيا، مما أتاح منصة لمزيد من المشاورات والتعليقات على مسودة الوثيقة الإطارية.

## مشاورة غير رسمية مع مندوبي لجنة الاتحاد الأوروبي المعنية بمكافحة الإرهاب (COTER)

**18 آذار / بروكسل، بلجيكا**

أطلع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وبرنامج CT PHARE مندوبي COTER في الاتحاد الأوروبي على مسودة الوثيقة الإطارية.

## نشاط بناء القدرات من قِبل منصة CT PHARE التابعة للمعهد بشأن نموذج صنع القرار القائم على حقوق الإنسان (DMM) مع الدول الأفريقية الناطقة باللغة الإنجليزية

**من 21 إلى 24 آذار / دار السلام، تنزانيا**

تم تنفيذ النشاط الثاني حول نموذج صنع القرار القائم على حقوق الإنسان بالتنسيق والتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب. حضر الفعالية 33 مشاركاً، من بينهم 16 امرأة، من ثماني دول في شرق وغرب أفريقيا. وشارك خبراء من المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون والاتحاد الأوروبي ومفوضية الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب في هذا النشاط لبناء القدرات.

## نشاط بناء القدرات من قِبل منصة CT PHARE التابعة للمعهد بشأن نموذج صنع القرار القائم على حقوق الإنسان (DMM) مع الدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية

**من 16 إلى 19 نيسان / أبيدجان، كوت ديفوار**

تمثّل الهدف الرئيسي من النشاط الأول لبناء القدرات حول نموذج صنع القرار القائم على حقوق الإنسان في تعزيز فهم المشاركين لهذا النموذج وتطبيقه في عملهم اليومي. تم تنفيذ هذا النشاط بالتنسيق والتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب والأكاديمية الدولية لمكافحة الإرهاب ومقرها جاكفيل، كوت ديفوار. استضاف الحدث 31 مشاركاً، من بينهم 7 نساء، من 11 دولة أفريقية، بمشاركة خبراء من المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، والاتحاد الأوروبي، ولجنة مكافحة الإرهاب التابعة للاتحاد الأفريقي، وجهات أخرى. كما تضمن البرنامج زيارة ميدانية إلى مركز مكافحة الإرهاب الدولي.

## عرض تقديمي من COTER وIIJ CT PHARE

**10 تموز / بروكسل، بلجيكا**

أطلع كل من المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ومنصة CT PHARE فريق العمل المعني بالإرهاب التابع لمجلس الاتحاد الأوروبي (COTER) على عملنا مع ممارسي العدالة الجنائية العراقيين.

## المؤتمر العربي العاشر للمسؤولين عن حقوق الإنسان

**10 – 11 أيلول / القاهرة، مصر**

تشرفت منصة CT PHARE بدعوة من مجلس وزراء الداخلية العرب لحضور المؤتمر العربي العاشر للمسؤولين عن حقوق الإنسان في وزارات الداخلية العربية. ولقد أتاح هذا الحدث، الذي استمر فترة يومين، فرصة لمناقشة خطة عمل لتنفيذ الاستراتيجية العربية لتعزيز حقوق الإنسان في العمل الأمني.

# فعاليات وأنشطة منصة CT PHARE في عام 2024

## نشاط بناء القدرات لمنصة CT PHARE التابعة للمعهد حول الحبس الاحتياطي والمحاكمات العادلة في الجزائر

**21 - 24 تشرين الأول / الجزائر، الجزائر**

بالتعاون مع AUCTC، نظّمت المنصة نشاطاً مشتركاً لبناء القدرات حول الحبس الاحتياطي والحق في محاكمة عادلة في مقر AUCTC في الجزائر العاصمة. استند هذا النشاط إلى نقاط عملية من تقرير استطلاع رأي فريق العمل المعني بالعدالة الجنائية وسيادة القانون التابع للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. ضمّ هذا النشاط سبعة وعشرين (27) خبيراً رفيع المستوى من دول غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية، إلى جانب خبراء من AUCTC وبرنامج CT JUST المموّل من الاتحاد الأوروبي. ركّز النشاط على ست مجالات رئيسية ذات أولوية: الحبس الاحتياطي، والمحاكمات دون تأخير لا مبرر له، وجلسات الاستماع العلنية، وافتراض البراءة، والتمثيل القانوني، وحماية الفئات الضعيفة. وأفضت المناقشات إلى مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تحسين ممارسات المحاكمة العادلة في قضايا مكافحة الإرهاب.

## برنامج CT PHARE وبعثة الاتحاد الأوروبي الاستشارية (EUAM) في العراق: نشاطٌ حول "تعزيز الحوار بين السلطات الحكومية العراقية والجهات المعنية بحقوق الإنسان"

**3-5 كانون الأول / بغداد، العراق**

تم تنظيم هذا الحدث بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي إلى العراق وبعثة الاتحاد الأوروبي الاستشارية ومكتب مستشار الأمن الوطني العراقي، وضمّ خمسة وخمسين (55) مشاركاً رفيع المستوى من مختلف الوزارات الحكومية والأجهزة الأمنية ومنظمات المجتمع المدني وخبراء دوليين. تمثل الهدف من هذا الحدث في معالجة قضايا حقوق الإنسان في إطار استراتيجية العراق لمكافحة الإرهاب، وتعزيز دمج النهج القائمة على حقوق الإنسان في السياسات الوطنية. كما وفّر نشاط بناء القدرات منصةً للحوار البنّاء والتعاون، ما أسفر عن توصيات عملية من المزمع اعتمادها من مكتب مستشار الأمن الوطني، وأدى إلى صدور توجيه من رئيس الوزراء بشأن دمج هذه النهج في جميع القطاعات الحكومية والأمنية.

nobo

# الرصد والتقييم

## النتائج الرئيسية

أظهر تقييم الأنشطة التي اضطلع بها المعهد لعام 2024 أن نسبة ٪73 من خريجيه أفادوا بتغيير محدد في ممارسات العمل أو تعديل الإجراءات المؤسسية بعد ستة أشهر من الأنشطة، بينما أفاد ٪92 من المشاركين بزيادة ما لديهم من معرفة بتقنية أو ممارسة معينة، نتيجة مشاركتهم في أنشطة المعهد.

في عام 2024، حرص المعهد على تدريب أكثر من 1200 من الأخصائيين ممارسي العدالة الجنائية وغيرهم من الأطراف المعنية من أكثر من 80 دولة، وإعدادهم جيداً لدعم حكوماتهم في التعامل مع الطبيعة المتطورة ومتعددة الأوجه للإرهاب المعاصر والجرائم العابرة للحدود الوطنية ذات الصلة في إطار سيادة القانون.

بالنظر إلى الجهود المتواصلة التي يبذلها المعهد لدمج اعتبارات النوع الاجتماعي في عمله وضرورة تعزيز دور المرأة في مكافحة الإرهاب، قد ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في أنشطة المعهد إلى ٪40 لعام 2024.

التزاماً منه بتعزيز التعاون المرن وتبادل المعلومات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، قدّم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون أكثر من 4500 يوم تدريب فردي من خلال 44 نشاطاً مُصمّماً خصيصاً للتدريب وبناء القدرات في مجموعة واسعة من مجالات التركيز المواضيعية والجغرافية، مع التركيز على المناطق الأساسية لعمل المعهد في أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا.

وخلص التقييم إلى أن الأنشطة أسفرت عن تغييرات ملموسة في الممارسات والأساليب، حيث تكيّف المشاركون كصانعي تغيير وأحدثوا تغييراً مضاعفاً في بيئة تهديد ديناميكية ودائمة.

## مستويات التأثير

زيادة استخدام الممارسات المتوافقة مع حقوق الإنسان والقائمة على سيادة القانون في تحقيقات مكافحة الإرهاب، وعبر القدرات التشغيلية لوكالات مكافحة الإرهاب.

تعزيز الأطر القانونية لأنظمة العدالة الجنائية الوطنية وآليات التعاون القضائي الدولي.

دفع عجلة التغيير التشريعي لحماية المجتمعات الضعيفة والنهوض بحقوق الإنسان.

دعم إعداد أو تحديث خطط العمل الوطنية لمكافحة الإرهاب.

المساعدة في إعداد وصياغة منهج تدريبي وطني لمكافحة الإرهاب.

دعم مجتمع خريجي المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون من خلال مبادرات مستدامة لتبادل المعرفة بين النظراء حول المعايير الدولية لحقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب، وتعزيز حقوق المحاكمة العادلة والالتزام بمعايير حقوق الإنسان.

أفاد أحد خريجي المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون أن:

> "سدّ هذه الفجوات يتطلب نهجاً شاملاً، يشمل بناء القدرات وتبادل المعرفة والتعاون الدولي. ومن خلال التركيز على هذه الجوانب، يمكننا تعزيز استجابة العدالة الجنائية للإرهاب والجريمة المنظمة"

وأخيراً، يوصي التقييم الختامي بما يلي:

- توسيع نطاق التدريبات وأنشطة بناء القدرات، بما في ذلك التركيز على التأثير المتزايد للتكنولوجيات الناشئة على السلام والأمن الدوليين، ومكافحة تمويل الإرهاب، وحماية الأهداف المعرضة للخطر.
- تعزيز الشراكات المستدامة مع الجهات القضائية الوطنية والدولية في المناطق الشريكة لتعزيز الاتساق في تصميم المبادرات والانتقال إليها، وتشجيع تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي، وتوحيد عملية التصميم والتنفيذ مع الجهات المعنية المحلية، مع الحفاظ على نهج يركز على الممارسين.

GCTF Coordination Committee (CoCo) Meeting, Egypt

# التواصل والاتصال

في عام 2024، عزز المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون حضوره في النظام متعدد الأطراف من خلال تعميق التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية الرئيسية. اشتملت هذه الشراكات على المشاركة في فعاليات بعضهم البعض، والتعاون في الأنشطة ذات الاهتمام المشترك والمنفعة المتبادلة، وتنسيق جهود التواصل مع الجهات المانحة. وفي الوقت ذاته، واصل المعهد تنويع تمويله، وحصل على مساهمات تجاوزت سبعة (7) ملايين يورو في عام 2024.

## تحديثات التواصل

عمد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون إلى توسيع نطاق مشاركته بشكل كبير على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف. ولقد تشرف الأمين التنفيذي بحضور فعاليات دولية متنوعة، منها:

- الاجتماع الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مالطا
- منتدى أنطاليا الدبلوماسي في تركيا
- منتدى "ميدايز" في المغرب
- مجموعة عمل روما-ليون ضمن مجموعة السبع في إيطاليا

نظم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون الأنشطة التوعوية التالية:

- ندوة الذكرى السنوية العاشرة
- جلسة إحاطة للبعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية في مالطا
- ١٣ فعالية لخريجي المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

## التواصل

يُسلط موقع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون الإلكتروني متعدد اللغات - المتوفر باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية - الضوء على نطاقه الجغرافي، ويُبرز تطبيقه للممارسات الجيدة المعترف بها دولياً. كما يعرض الموقع قصصاً مؤثرة لخريجي المعهد، ويوفر مواردا مهنية لدعم الممارسين في عملهم. بالإضافة إلى ذلك، يُحافظ المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون على حضور نشط على وسائل التواصل الاجتماعي، مما يضمن تغطية واسعة لأنشطته، ويُبقي مجتمعه على اطلاع دائم وتفاعل.

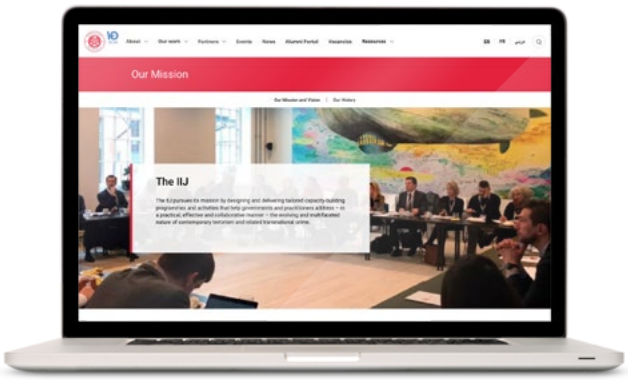

The International Institute for Justice and the Rule of Law
(IIJ)
2014 - 2024
10TH
Anniversary
Symposium
1 February, 2024

# الخريجون

زيادة بنسبة
33%
في شبكة خريجينا

أكثر من
1200
خريج جديد في عام 2024

12
فعالية
للخريجين

يواصل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون التواصل بنشاط مع خريجيه من خلال الفعاليات الإلكترونية والحضورية، مما يُسهّل النقاشات بلغاته الرسمية حول المواضيع الرئيسية. كما عزز المعهد جهوده في التواصل والتوعية من خلال توسيع حضوره عبر منصات التواصل الاجتماعي المختلفة وتحديث موقعه الإلكتروني ثلاثي اللغات. ولقد أدّت هذه الاستراتيجية الاستباقية إلى إنجازين رئيسيين، مما يُمثل تقدماً ملحوظاً في نمو المعهد ونجاحه.

لم يُسهم تعزيز البنية التحتية للاتصالات في المعهد في زيادة حضوره ومشاركته عالمياً فحسب، بل وعزّز تأثير برامج لبناء القدرات والتدريب. مكّنت هذه التطورات المعهد من الوصول إلى جمهور أوسع، ومشاركة المعلومات الهامة بفعالية، وتوطيد العلاقات مع الجهات المعنية حول العالم، مما يُعزز رسالته وأهدافه. وللحفاظ على هذه الاستراتيجية الاستباقية وتعزيز مجتمع خريجي المعهد حول العالم، يستضيف المعهد فعاليات افتراضية شهرية مُخصصة للمواضيع والمناقشات التي تطلبها شبكة خريجينا المتميزين.

من مواضيع مكافحة تمويل الإرهاب إلى التعلم من خبراء رفيعي المستوى في هذا المجال، تُتيح هذه المنصة التفاعلية فرصةً للخريجين لتبادل الخبرات والمعلومات والتواصل مع غيرهم من المهنيين. ومن الفعاليات الرئيسية التي تُبرز العلاقة الوثيقة بين المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ومجتمع خريجيه، تم تنظيم فعاليةٌ شخصيةٌ في شهر تشرين الثاني، ضمن سلسلة أنشطةٍ للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لتأسيس المعهد، موّلها بسخاء مكتب مكافحة الإرهاب التابع لوزارة الخارجية الأمريكية.

افتُتِحَت الفعالية بخطابين رئيسيين مُلهمين لخريجين بارزين، هما رئيسة قضاة كينيا، السيدة مارثا كومي، ونائب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، السيد مانديايي نيانغ. كما تشرف المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون باستضافة فخامة رئيسة جمهورية مالطا, ميريام سبيتيري ديبونو، التي ألقت الكلمة الختامية مؤكدةً على الأهمية المستمرة لنهج مكافحة الإرهاب القائمة على سيادة القانون وحقوق الإنسان.

.

Duncan Ondimu
Kenya

# المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ومالطا

## مالطا

توفر مالطا بيئة تعليمية محايدة تُتيح مناقشة المواضيع الحساسة بطريقة بناءة، لا سيّما وأن موقعها المركزي في البحر الأبيض المتوسط هو ما يجعلها في متناول المشاركين من جميع أنحاء مناطق المعهد. ويعرب المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون عن امتنانه لدعم حكومة مالطا المستمر والتزامها برسالة المعهد ورؤيته.

## المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون - حرم فاليتا الجامعي

يُعد حرم فاليتا الجامعي، التابع لجامعة مالطا - مبنىً ذا أهمية ثقافية وتاريخية يعود تاريخه إلى القرن السادس عشر، ويقع في فاليتا، عاصمة مالطا التاريخية. بدأ تشييد مبنى الجامعة القديم في عام 1595، تحت إشراف الأستاذ الكبير مارتينو جارزيس، وأُعيد تصميم واجهة المبنى على الطراز الباروكي عام 1647.

في عام 2018، قرر مجلس إدارة المعهد الدولي للعدالة أن يتخذ المعهد مقراً له على المدى البعيد في مبنى الجامعة القديم. وفي عام 2019، وقّع المعهد مذكرة تفاهم مع جامعة مالطا، لتأمين عقد إيجار لمدة خمسة عشر عاماً للمعهد في حرم الجامعة بمدينة فاليتا، استمراراً للشراكة القيّمة بين المعهد والجامعة. ومنذ عام 2020، وسّع المعهد نطاقه بإضافة مساحات مكتبية إضافية للوحدة الأكاديمية ولمنصة CT PHARE.

خلال عامي 2019 و2020، أجرى المعهد أعمالاً هندسية لتحسين وتخصيص المرافق التي تتطلبها احتياجاته التشغيلية والتدريبية، بما في ذلك أعمال الترميم، والتحسينات في وظائف المكاتب، وميزات أمنية إضافية، وترقيات حديثة وموفرة للطاقة. وجدير بالذكر أن هذا العمل تضمن أيضاً شراكة مع جامعة مالطا لتحديث وتجديد أولا ماجنا، وهو مرفق التدريب الرئيسي للمعهد الدولي للعدالة الجنائية ومساحات المؤتمرات الأخرى المستخدمة لبرامج المعهد.

# فريق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

## الأمانة التنفيذية

**ستيفن هيل**
الأمين التنفيذي

**راينهارد أوريغ**
مدير الإدارة والتواصل

**نوفل قايد**
مدير الوحدة الأكاديمية

**جيل مالون**
مديرة البرامج

## كبار المستشارين

**لولوة الغانم**
مستشار أول للتحقيقات

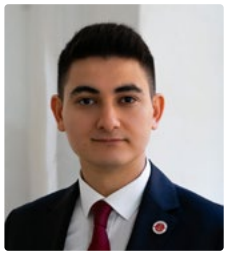

**كان فوركان جولسوي**
مستشار قانوني أول

**جون هيوز**
مستشار أول للتحقيقات

## الوحدة البرامجية

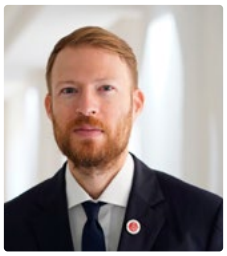

**وينثروب ويلز**
مدير أول، تخطيط البرامج والسياسات

**ناتالي تران**
مديرة برنامج

**لارا نونينجر**
مديرة برامج

**بول مادن**
قائد المشروع

**فرانشيسكا أميريو**
مديرة المشروع

**جوليان دوميرج**
مدير برنامج

**آلا ديوبانوفا**
مديرة برامج

**جويا الياس**
مديرة برامج

**هيذر مور**
مساعد إداري

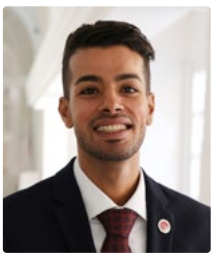

**محمد سكران**
مساعد البرامج

**منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب**

## الوحدة الأكاديمية

**إكرام منسي**
مديرة البرامج

**سامنا شيبو**
زميل مقيم

**راشيل سيمون راشبي**
زميل مقيم

**لوانا كامبانيا**
مساعدة برنامج

**آنا هال**
مساعدة برنامج

## وحدة الإدارة والتواصل

**أدريانا فينيش**
مسؤول مالي أول

**جاكلين بيتري**
مساعد مالي

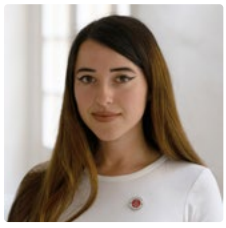

**هولي أزوباردي**
مساعد مالي

**كوينتين بالتزارت**
مدير الرصد والتقييم

**جولميرا ماكهيل**
مديرة تعبئة الموارد

**كيرا بوسوتيل**
مسؤولة موارد بشرية

**روث كاميليري**
مسؤول أول للمشتريات وتنسيق الفعاليات

**ماريولا ماتيشكيويتز بوليه**
مساعد المشتريات وتنسيق الفعاليات

**كارل ديميش**
مسؤول إداري

**علي خير**
مدير التواصل الاتصالات

**زها منكو**
مساعدة شؤون الاتصالات

**أبيبو بيلو**
مساعد البرامج

**فارس بولوداني**
مساعد البرامج

**ألبانا جيركسي**
مساعدة البرامج

**روبرت فيلا بارنز**
مساعد البرامج

**جاستن كوبيني**
مساعد البرامج

# مجلس الإدارة من المسؤولين الإداريين

**الجزائر**
السفير عبد المالك بوحدو

**الاتحاد الأوروبي**
السيدة نادية كوستانتيني

**فرنسا**
السيدة أميلي ديلاروش

**ألمانيا**
السيدة غابرييل شيل

**إيطاليا**
السيد ألبرتو دال ديغان

**الأردن**
العقيد بلال العواملة

**الكويت**
السفير حمد المشعان

**مالطا**
السيد كريستوفر كوتايار

**المغرب**
السفير إسماعيل الشقوري

**نيجيريا**
المدعي العام لطيف فاجمي (سان)

**تونس**
السيدة حنين بن جراد

**تركيا**
السفير كنان يلماز

**المملكة المتحدة**
السيد نايجل هولمز

**الولايات المتحدة الأمريكية**
السيد غريغوري د. لوجيرفو

# المجلس الاستشاري

تأسس المجلس الاستشاري للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون عام 2019، بتفويض لتقديم استشارات استراتيجية غير ملزمة للمعهد في مجموعة من المجالات الرئيسية، بما في ذلك البرمجة، وتطوير المناهج الدراسية، ومجالات التركيز المواضيعية والجغرافية، والشراكات. من الشراكة مع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في مشاريع محددة، إلى دعم تطوير مناهج بناء القدرات، وتحديد فرص الاستفادة من البحوث والشبكات الأخرى لتعزيز المشاركة الإقليمية والدولية، يضطلع المجلس الاستشاري المتميز للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بدور قيّم في دعم مهمة المعهد.

**السيد آدم رافنكيلد**
مستشار استراتيجي أول، وزارة خارجية الدنمارك

**السيد أندرو بيج**
المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة

**السيد كريستيان ليك أشليك**
المدير التنفيذي، ركن الشباب المحلي

**السيدة إديث فان دين بروك**
قاضية/مدعية عامة فخرية

**السيدة إيرين ديلاني**
أستاذة القانون الدستوري المقارن، ليفرهولم، ومديرة المركز العالمي للدستورية الديمقراطية، جامعة لندن

**السيد افتخار أحمد شودري**
وزير خارجية بنغلاديش السابق

**الدكتور إسحاق كفير**
مدير برنامج الأمن القومي، رئيس مركز سياسات مكافحة الإرهاب، المعهد الأسترالي للسياسات الاستراتيجية

**السيد جميل جعفر**
مؤسس ومدير تنفيذي، معهد الأمن القومي

**السيدة جولييت إيبيكاكو-نواغو**
مساعدة خاصة سابقة لرئيس نيجيريا لشؤون إصلاح قطاع العدالة والعلاقات الدولية

**القاضية كيمبرلي بروست**
قاضية في المحكمة الجنائية الدولية

**السيد ماري إيفان سوهوينو**
مدير المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء

**دكتور مارك إليس**
المدير التنفيذي، رابطة المحامين الدولية

**السيدة نميرة نجم**
مديرة المرصد الأفريقي للهجرة، الاتحاد الأفريقي

**القاضي نيكولاس غيو**
قاضي في المحكمة الجنائية الدولية

**الدكتور بيتر فيديل كيسينغ**
باحث أول، المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان

**بروفيسور روهان غوناراتنا**
أستاذ الدراسات الأمنية، مدرسة إس. راجاراتنام للدراسات الدولية، جامعة نانيانغ للتكنولوجيا

**السيد توبياس فريمان**
محامي دولي، فريق العدالة المتنقلة للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، الامتثال العالمي للحقوق

**السيدة تريشيا كلير أوكو**
المديرة التنفيذية لمجلس قضاء ورعاية الأحداث (JJWC)

# المنح والإعارات منذ عام 2014

أستراليا

كندا

الدنمارك

الاتحاد الأوروبي

فرنسا

ألمانيا

إيطاليا

JAPAN

الكويت

مالطا

المغرب

هولندا

نيجيريا

إسبانيا

سويسرا

تركيا

المملكة المتحدة

الولايات المتحدة الأميركية

## الشركاء

- الصندوق العالمي للمشاركة المجتمعية والقدرة على الصمود (GCERF)
- مركز هداية
- مجلس أوروبا
- الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي
- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)
- مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (UNOCT)
- المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة (CTED)
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)
- معهد الأمم المتحدة لآسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (UNAFEI)

## الجهات الداعمة لجائزة جورج فيلا

- مامو تي.سي.في (Mamo TCV)
- ستوديو سفن
- برايس ووترهاوس كوبرز (PWC) مالطا

## شركاء فاليتا

- مركز الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب (AUCTC)
- معهد CEELI
- المركز العالمي للأمن التعاوني
- معهد الدراسات الأمنية (ISS)
- المركز الدولي لمكافحة الإرهاب (ICCT)
- معهد سيراكوزا الدولي للعدالة الجنائية وحقوق الإنسان

**المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون**
جامعة مالطا - حرم فاليتا الجامعي
بناء الجامعة القديم-شارع سان بول فاليتا – مالطا VLT 1216

**www.theiij.org/ar** @iijmalta_intl info@theiij.org